الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra

Faculté des Science Economique,

Commerciales des Science de Gestion

Département des Science Economique

الموضـــوع

التقييم المالي لشركات التامين باستعمال النسب المالية

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين خلال الفترة 2007-2009

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: مالية ونقود

إعداد الطالبة :

بن خدوجة فيروز

إشراف الأستاذة :

أ, مسمش نجاة

السنـة الجامعيــة : 2013-2014

مقدمة

يحتل قطاع التأمين موقعا استراتيجيا بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ،حيث أنه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية و المادية وبذلك يعتبر الدرع الواقي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد الوطني ويؤدي دورا رئيسيا في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة كما يساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية ويرجع ذلك لما يمثله هذا القطاع من ثقل مالي نتيجة للدور البارز الذي تقوم به شركات التأمين بدرجة عالية من الكفاءة المالية. كما تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة. ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة لأي دولة ، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.

ولقد ادركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي الأمر الذي دفعها الى الإشراف على الشركات القائمة على إدارته و الاهتمام بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم مما دفع السلطات العمومية الى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام التأميني هدفها إعطاؤه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسات تتمتع بالاستقلالية بهدف تحقيق عوائد تسمح لها

بالاستمرار والتطور ومن ثمة ظهرت ضرورة اللجؤ لتقييم شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعها المالي و الحكم على مستوى أدائها بشكل جديد.

فالجزائر واحدة من هذه الدول التي عرفت تطورا في مجال التأمين وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا خاصة بعد دخول الجزائر في اقتصاد السوق وعليه تغيرت القوانين المتعلقة بنشاط التأمين وأصبح بذلك قطاع اقتصادي يساهم بقوة في التنمية الاقتصادية وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون لشركات التأمين

عمليات مالية من حيث الأقساط وتكوين الأموال الاحتياطية ومنه أصبح من الأهمية أن تقوم هيئة الإشراف والرقابة على التأمين من استخدام أساليب التحليل المالي بهدف مراقبة المراكز المالية للشركات

،حيث يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ،والذي ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة شركات التأمين ،حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للشركة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للشركات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي،لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أوفشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

كما أصبحت عملية تقييم أداء شركات التأمين أمرا ضروريا،ومن ثم أصبح لزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية،بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للشركة،والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة ،هذا طبعا ما يسعى التحليل المالي الى

الوصول إليه، ومنه أرادت الطالبة الباحثة أن تسقط النسب المالية على الشركة الجزائرية للتأمين وذلك لإتمام الجانب التطبيقي وذلك لأن الشركة في تلك الفترة كانت تتمتع بوضعية مالية جيدة

.من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي :

ما دور استخدام النسب المالية في تقييم الوضع المالي لشركة التأمين؟

تندرج عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما هو التأمين ؟

- ما هو الأداء المالي ؟

- ما هي النسب المالية وما دورها في تحديد الوضع المالي للشركة ؟

- هل مؤشرات التحليل المالي تساهم في تحسين الوضع المالي لشركة التأمين و التنبؤ بالمستقبل ؟

- ما فعالية النسب المالية في الشركة الجزائرية للتأمين ؟

فرضيات البحث :

- يعتبر التأمين وسيلة لتصدي المخاطر التي تواجهها الشركة

- ان تقييم الأداء في ضوء التحليل المالي يسمح بإتخاذ القرارات الملائمة للشركة

- ان النسب المالية تساعد على معرفة الوضع المالي ومدى إستغلال الموارد المتاحة بعقلانية

- ان مؤشرات التحليل المالي وسيلة للتنبؤ بمستقبل الشركة

- النسب المالية لشركات التأمين الجزائرية فعالة والإعتماد عليها في مواجهة المخاطر

أهداف البحث : تتجسد أهداف الب في النقاط التالية :

- التعرف على النسب المالية قصد تقييم أداء لشركة

- إبراز أهمية التحليل المالي ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالشركة

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للشركة الجزائرية للتأمين

أهمية البحث :

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجبها تحليل نتائج الشركات عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه الشركات ،حيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة و ضعف الشركة ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عونا لها في ترشيد قرارتها،وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

منهج البحث : اعتمدنا في بحثنا على المناهج التالية :

المنهج الوصفي : كأسلوب لوصف التحليل المالي و التأمين ، المنهج التاريخي : تم فيه استعراض نشأة التحليل المالي ، المنهج التحليلي : قمنا بتحليل الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتامين

فترة البحث : تم اختيار الشركة الجزائرية للتأمين عينة للبحث كونها الشركة الرائدة في مجال التأمين وتمت هذه الدراسة خلال السنوات 2007-2008-2009 وذلك لأن الشركة لها مكانة كبيرة في الجزائر

الدراسات السابقة :

1- لعور صندرة ، التأمين على أخطار المؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2004-2005، هدفت هذه الدراسة الى ان التطور الهائل للتامين جعل منه عنصرا فعالا في الاقتصاد لا يمكن التخلي عنه كما استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي

2-العامري زهرة،اهمية النسب المالية في تقويم الأداء،مجلة الإدارة والاقتصاد،2007،هدفت هذه الدراسة إلى تعريف النسب المالية ودورها في تقييم الأداء،تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي

3- سعادة اليمين ،استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،جامعة باتنة 2008 ،هدفت الدراسة الى تحليل الوضع المالي لمؤسسة الاقتصادية وكيفية اتخاذ القرارات المناسبة ،تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي

4- الكردي أحمد السيد،التحليل المالي،جامعة الأزهر،2009 ،هدفت الدراسة الى معرفة التحليل المالي في المؤسسة كما اتبع المنهج الوصفي التحليلي

5-بلقوم فريد ،تطور سوق التأمين وآفاق المستقبلية في الجزائر،جامعة وهران، مداخلة يومي 3-4 ديسمبر2012،هدفت هذه الدراسة الى تحليل سوق التأمينية الجزائرية حيث تم اتباع المنهج التحليلي وذلك لمتطلبات الدراسة

بالإضافة الى هذا فقد واجهت الطالبة الباحثة صعوبة في ايجاد المراجع لهذا الموضوع وخاصة المراجع الجزائرية

هيكل البحث : يحتوي البحث على مقدمة وخاتمة كما يضم البحث ثلاث فصول حيث يتناول :

الفصل الأول: تناولنا فيه مدخل الى التحليل المالي حيث قسمناه الى ثلاثة مباحث و كل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب

والفصل الثاني: تناولنا فيه التامين في الجزائر

والفصل الثالث : تناولنا فيه دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وحدا بالمشرِّع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي ، ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها .

كما يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في الشركة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالشركة كرجال الأعمال ، بنوك ، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى التعرف على التحليل المالي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: القوائم المالية و الإدارة المالية

المبحث الثاني: ماهية التحليل المالي

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي .

المبحث الأول: القوائم المالية و الإدارة المالية

شهدت الفترة الأخيرة في زيادة كبيرة في حدة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات بشكل عام و المالية منها بشكل خاص ، وذلك نتيجة عوامل عديدة كان من أبرزها ضعف الرقابة المالية ، و التسرع في اتخاذ القرارات المالية ، لذلك سوف نتحدث في هذا المبحث عن الإدارة المالية و كيف يمكن اتخاذ القرارات بما يضمن أكبر قدر الأرباح ،مع تقليل المخاطر إلى أقل ما يمكن .

وفي هذا المبحث نبين من خلاله النقاط التالية :

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية و أهميتها :

تلعب القوائم المالية دور أساسي في الشركة حيث بواسطتها يستطيع المحلل المالي تحديد الوضعية المالية للشركة .

أولا: هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

1) **القوائم المالية:** هي مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم و المبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة وتعتبر هذه القوائم بمثابة النافذة التي يطل عليها الغير على نشاط المصرف من جوانبه المختلفة فيتعرفون على مركزه المالي من خلال الميزانية العمومية وعلى نتيجة أعمالها من خلال قائمة الأرباح والخسائر . [1]

[1] محمد مطر ، المحاسبة المالية ، دار حنين ، عمان ، الأردن ، 1993 ، ص 577

2) تعرف القوائم المالية على أنها عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمشروع ومجموع الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة « ربع سنة نصف سنة ، سنة » أو هي مجموعة من الكشوف التي تحوى البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع الاقتصادي وحقيقة المركز المالي التي أدلت إليها نتيجة نشاط المشروع خلال فتره زمنية معينة . [1]

من خلال التعريفين السابقين نستنتج التعريف التالي للقوائم المالية :

القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات و الكشوفات المالية التي من خلالها يستطيع المحلل المالي التعرف على الوضعية المالية للشركة ومنه التقليل من المخاطر و ضمان استمرارية نشاط المؤسسة .

ثانيا: أهمية القوائم المالية : [2]

1) تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسين التي تساعدهم على تقييم قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية .
2) القياس الدوري لدخل الشركة .
3) تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة الشركة على توليد التدفق النقدي حيث أن الشركة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعداد .
4) تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للشركة وكيفية استخدام هذه الأموال .
5) تقديم معلومات عن التدفقات النقدية .

[1] وليد ناجى الحيالى ، التحليل المالي في المنشأة التجارية ، دار الكتاب الوطنية ، طرابلس 1991 ، ص 22 .

[2] محمد مطر ، مرجع سبق ذكره، ص 577 .

المطلب الثاني: الإدارة المالية

إن الإدارة المالية هي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الشركة فإذا كان هناك تسيير جيد للإدارة حتما سوف تعود بالنجاح للشركة .

أولا: هي مجموع من الحقائق والمبادئ والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال استخدامها لاستخدام الأمثل عن طريق الأفراد والمنظمات والحكومات فالأفراد يسعون للحصول على أكبر قدر من المواد للحصول على حاجاتهم واستثمار بعضها الاستثمار الأمثل في الأسهم والسندات أو العقارات .أما على مستوى الشركات تسعى لاستثمار الأمثل وبالتالي زيادة مصادر التمويل . [1]

ثانيا: الإدارة المالية هي الفن والعلم الخاص بإدارة الأموال بطريقة أكثر تحديدا تشتمل دراسة الأموال المالية على مجموعة مشروعة من أوجه النشاط الاقتصادي الخاصة بالحصول على الأموال وإدارتها .[2]

ثالثا: الإدارة المالية هي تلك الإدارة التي تهتم بالنقدية ونظرا لان كل عملية تجارية ، لتقريب تنطوي على نقدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فإن الإدارة المالية تختص بكل شيء يحدث في الشركة . [3]

من خلال التعريفات السابقة نستنتج التعريف التالي :

الإدارة المالية هي الطرق والأساليب التي تهتم بالنقدية وتمويل الشركة من أجل الوصول إلى هدفها المنشود

المطلب الثالث: إعداد التقارير المحاسبية

يقوم المحلل المالي للشركة بإعداد تقارير محاسبية تتمثل في ميزانية الشركة ، النتيجة ، الأرباح والخسائر فخذه التقارير تساعد المحلل على معرفة مصير الشركة

[1] محمود عبد الحفيظ المغبون، أساسيات الإدارة المالية ، 1991 ، ص 11

[2] شوقي حسين عبد الله ، التمويل والإدارة المالية ،دار النهضة العربية القا هرة، 1988، ص 8.

[3] جميل احمد توفيق ، الادارة المالية ،دار النهضة العربية 1980م ص20

أولا: إعداد التقارير المحاسبية حسب نموذج المحاسبة

وفيها تتم إجراءات محاسبية تتمثل في فتح حسابات تسجيلها في الدفاتر المحاسبية للشركة وتشمل: [1]

1) تصوير حسابات النتيجة :

تزاول الشركة (التجارية مثلا) نشاطها في شراء وبيع السلع بقصد تحقيق الربح ، وقد تكون النتيجة ربحا أو خسارة .

2) تصوير حساب الأرباح والخسائر :

يتمثل الإجراء المحاسبي النظامي لتحقيق ذلك في فتح حـ / الإرباح والخسائر بدفتر الأستاذ وترحيل إليه نتيجة حـ / المتاجرة أولا إذا كانت مجمل ربح ترحل إلى جانبه الدائن ، وإذا كانت مجمل خسارة ترحل إلى جانبه المدين ثم تقفل في جانبه الدائن ،جميع الإيرادات الأخرى ، وتقفل في جانبه المدين جميع مصروفات النشاط الأخرى.

3) تصوير الميزانية العمومية : [2]

يتم تصوير المركز المالي للشركة أي ممتلكاتها من الأصول الثابتة والمتداولة وغيرها مقابل التزاماتها للملاك وللغير ، في قائمة خارج المجموعة الدفترية تسمي الميزانية العمومية .

ويتم تصوير الميزانية العمومية الممثلة للمركز المالي في نهاية المدة المالية في شكل حرف (T) :

– الجانب الأيمن وهو جانب الأصول : حيث تدرج فيه الأصول لمجموعات متجانسة مثل الأصول الثابتة والأصول المتداولة بما فيه الأرصدة المدينة الأخرى .

[1] محمد مطر ، مرجع سابق، ص 195

[2] يوسف العادلى ، المحاسبة المالية ذات السلاسل ، الكويت ، 1986 ، ص775

– الجانـب الأيسـر وهـو جانـب المطلوبـات وحقـوق الملكيـة : حيـت تـدرج منـه المطلوبـات وحقـوق الملكيـة بمجموعات متجانسة مثل رأس المال

ثانيا: إعداد التقارير المحاسبية حسب نموذج القائمة : [1]

يتم تصوير كل من حـ / الأرباح والخسائر بدفتر الأستاذ ، ثم تصوير الميزانية العمومية فى جدول خارج المجموعة الدفترية لتحقيق أهداف النظام المحاسبي لكل الأمر يقتضى إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية فى شكل تقارير مالية وذلك لأغراض إدارية أو لغير ها بقصد تحسين طريقة عرض المعلومات وتسمي التقارير المعدة على النحو التالي :

1) قائمة الدخل : يمكن تصوير حـ / المتاجرة ، حـ / الإرباح والخسائر معا فى شكل تقرير مالي يبين

في المرحلة الأولى منها نتيجة المتاجرة أي مجمل الربح أو مجمل الخسارة ، وفى المرحلة الثانية تبين النتيجة الصافية أي صافى الربح أو صافى الخسارة .

1) **قائمة المركز المالي :** كما يمكن أيضا تصوير الميزانية العمومية في شكل تقرير مالي يسمي قائمة المركز المالي يتكون من عمود واحد تظهر فى أعلاه مجموعات الأصول تم يطرح منها مجموعات الخصوم ، ويكون الفرق بينهما هو مجموعة حقوق الملكية .

ثالثا:الفروض الأساسية للمحاسبة المالية التي تحكم أعداد القوائم المالية : وتتمثل في: [2]

1) **فرض الوحدة الاقتصادية :** في المحاسبة يفترض أن أصول الشركة وخصومها مستقلة عن الممتلكات والالتزامات الخاصة لملاك الوحدة الاقتصادية .

[1] يوسف العادلى ، المحاسبة المالية دات السلاسل ، الكويت ، 1986 ، ص775

[2] حمد سليمان الثقفي، وزارة المالية ، الكويت ،2014،ص15

2) فرض الاستمرار : يُعدّ فرض استمرار المشروع من الفروض الرئيسية، التي تؤثر على إعداد الميزانية. هذا الفرض يقوم على قاعدة "عدم التصفية ، ويتفق مع التوقع الطبيعي لأصحاب المشروع والإدارة، أمّا احتمال التصفية فتعدّ حالة استثنائية .وكثير من المبادئ العلمية المطبقة في المحاسبة تجد مبررها في فرض الاستمرار، خاصة المبادئ التي تحكم تقويم الأصول الثابتة، التي تُقْتنى من أجل تحقيق خدمات طويلة الأجل في المستقبل. فتقدير الحياة النافعة للأصل، والقيمة المتبقية بعد حساب قيمة الاستهلاك، تقوم على فرض استمرار الأصل في خدمة المشروع. فالميزانية التي يعدّها المحاسب ليست ميزانية تصفية، ولكنها ميزانية مشروع، مستمر في أعماله، وتحقيق أهداف أصحابه.

ولا يعنى فرض "الاستمرار" بقاء المشروع بصفة دائمة، وإنما يعنى أن المشروع سيظل موجوداً لفترة كافية لتنفيذ أعماله الحالية، ومقابلة ارتباطاته القادمة

3) فرض الوحدة المحاسبية : من المسائل التي تثار عند تصميم النظام المحاسبي ضرورة تحديد الوحدة التي سوف يجرى القياس المحاسبي للاحداث المالية من وجهة نظرها وهى تعرف بالوحدة المحاسبية

4) فرض الشخصية المعنوية للوحدة المحاسبية : يعنى هذا الفرض أن تُعامَل كل الشركة، كوحدة محاسبية، لها وجودها المستقل، عن وجود الأفراد الطبيعيين (الحقيقيين) المشكِّلين لها .أي لها شخصية معنوية مستقلة، عن شخصية أصحاب المشروع. ولقد أقرّ القانون للشركة بذمة مالية مستقلة، عن الذمة [1] المالية للشركاء أو المساهمين. وأدّى هذا الفرض إلى ضرورة فصل العمليات المالية، المتعلقة بأصحاب المشروع، عن تلك المتعلقة بالمشروع نفسه. والاقتصار على تسجيل العمليات المالية، المتعلقة بالمشروع فقط، في المجموعة الدفترية.

[1] حمد سليمان،مرجع سبق ذكره ،ص16

وفي ظل هذا الفرض، فإن القوائم المالية، تُعبِّر عن نتيجة أعمال هذه الشخصية المعنوية ومركزها المالي. فالربح يعد ملكاً لهذه الشخصية، إلى أن يُوَزّع. وهذا يفسر لنا سبب فرض ضريبتين: ضريبة الأرباح التجارية والصناعية عند تحقق ربح المشروع، وضريبة كسب العمل على الحصص التي تُوزّع من هذه الأرباح. كما أن أصول المشروع تعدّ ملكاً للشخصية المعنوية، وحقاً، فقط، لأصحاب المشروع على هذه الأصول. فليس لهم حق المطالبة بنصيبهم، في هذه الأموال، خلال حياة المشروع. فحقهم يتحدد بنصيبهم في الربح المُوزّع، أو بنصيبهم في الأصول في حالة التصفية فقط.

إن تطبيق مفهوم الشخصية الاعتبارية المستقلة، يُمَكِّن من تحديد المركز المالي للشركة بصورة صحيحة. فافتراض أن كل شركة تُعَدّ وحدة محاسبية مستقلة عن شخصية مالكيها، هو الذي يوضح أن الشركة مالكة لأصول محددة، وعليها التزامات معينة، وأنها حققت أرباحاً أو خسائر، ومن ثمّ يمكن تحديد حقوق الملكية في هذه الشركة.

رابعا: المبادئ المحاسبية للمحاسبة المالية : تعمل المبادئ المحاسبية على تحليل العمليات المالية عند حدوثها، و تسجيلها بطريقة منتظمة، ثم تجميع و تبويب الحقائق في شكل قوائم و تقارير مالية تساعد على تفسير هذه الحقائق و يمكن تعريف مبادئ المحاسبة على أنها مجموعة من القواعد و الإجراءات المحاسبية التي تكون ممارساتها لكافة أوجه النشاط الاقتصادي. ونذكر منها ما يلي: [1]

1)مبدأ المقابلة :يعنى أن الدخل يحسب عن طريق مقارنة إيرادات الفترة مع مصروفات تلك الفترة التي يتم فيها جني الأرباح أو الخسائر حيث يتبع المحاسبون في الاعتراف بالمصروفات قاعدة مسايرة للإيرادات، بمعنى أنه لا يتم الاعتراف بالمصروفات إلا عندما يساهم العمل أو الخدمة أو الإنتاج فعليا في تحقيق الإيرادات السنوية، أي وجود ارتباط مباشر بين الاعتراف بالمصروفات والاعتراف بالإيرادات، وهناك ثلاثة أسس لمقابلة المصروفات بالإيرادات وهي :

[1] المحاسبة المتوسطة،نقلا عن ، www .kau.edu.sa، في 05\05\2014 ، ص21 09:37

– **علاقة السببية** : أي ارتباط المصروفات المباشر بإيرادات معينة، مثل تكلفة المبيعات ومصروفات النقل وعمولة البيع.

– **الارتباط بالفترة المحاسبية** : مثل الإهتلاكات والروات

– **التحميل المباشر على إيرادات الفترة** : لعدم وجود منفعة مستقبلية لها، مثل الخسائر

2) مبدأ الثبات :نعنى بمبدأ الثبات استخدام نفس المبادئ المحاسبة بواسطة نفس الوحدة المحاسبية من فترة لأخرى، يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل و التقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى للتمكن من المقارنة بين نتائج الدورات ،و كل تغير يجب الإعلان عنه و تبريره للموافقة عليه و في جميع الحالات يجب أن لا يؤثر أبداً على مدى صدق و سلامة الحسابات. [1]

3) مبدأ الموضوعية : لكي يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف الشركة فهم محتواها يجب أن تكون بياناتها مرضية، كافية، ذات معنى، هذا يعني أن تكون لها المصداقية و أن تعطى لها الثقة التامة من طرف مستعمليها بمختلف أنواعها، و يتضمن مبدأ الموضوعية القواعد الواجب إتباعها للوصول إلى النتائج حتى يتمكن المحلل من مقارنة نتائج الشركة بالشركات الأخرى و لكي تكون المقارنة موضوعية، وذات معنى بين مختلف الشركات يجب توحيد المصطلحات في القوائم المالية أي أن البيانات .

الظاهرة بالميزانية و حسابات النتائج، بيانات دقيقة و لها نفس المعنى في مختلف الشركات و هذا بفضل المخطط المحاسبي الوطني .[2]

[1] مفهوم المحاسبة المالية ، نقلا عن go.fourm.net،في 25\09\2013 ، PM17:49،ص 11.

[2] د.محمد صبري العطار ، محمد شوقي شادي ، أساسيات المحاسبة المالية ، المكتبة الاكاديمة ، مصر ، 1996، ص20

المبحث الثاني: ماهية التحليل المالي

يعد العنصر المالي سبباً رئيساً لنجاح أي شركة ، كما أن الحفاظ على المال و حسن استغلاله مطلب ضروري و مهم للحفاظ على قوتها ، حيث يسهم التحليل المالي في الشركات بصورة إيجابية في تقديم المعلومات و تحليلها و تقييمها و التي تسمح في الأخير باتخاذ القرارات المناسبة للشركة . ومن خلال هذا المبحث نبين ما يلي :

المطلب الأول: نظرة تاريخية عن التحليل المالي [1]

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و الشركات النسب المالية التي تبين مدى قدرة الشركة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية،إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي،ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف،ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي . و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا،حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم تحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة،و مع تطور الشركات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية الشركة ،عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

1 ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي ، الجزء 1 دار الهداية العامة ،1998 ،ص13 .

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاث سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير الشركة المالية) وأدى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية .

المطلب الثاني:طبيعة التحليل المالي

إن التحليل المالي له دور بارز في تقييم الأداء المالي للشركة وذلك من خلال عدة مصادر مختلفة وعليه يجب التعرف على التحليل المالي.

أولا:مفهوم التحليل المالي

1) هو أداة للتخطيط السليم ،يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للشركات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح،كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .[1]

2) التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات[2] والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للشركة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في الشركة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على الشركة والعلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك

[1] خلدون إبراهيم شريفات ، إدارة و تحليل مالي ، دار وائل للنشر،عمان،الأردن، 2001 ، ص93 .

[2] أحمد السيد الكردي ، التحليل المالي ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، 2009،ص9 .

لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة و وضع الحلول والتوصيات اللازمة لذالك في الوقت المناسب.

3) إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها،و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام،وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب أتباعها .[1]

من خلال التعاريف السابق يمكن للطالبة الباحثة أن تعرف التحليل المالي على أنه : جمع للمعلومات من القوائم المالية و يقوم بتحليلها و دراستها و تفسيرها باستخدام أدوات معينة قصد الوصول إلى النتائج المرجوة التي تحدد نقاط القوة و الضعف للشركة و منه اتخاذ القرار المناسب الذي يهدف إلى استمرارية و بقاء الشركة

و يمكن تلخيص هذا التعريف في المخطط التالي :

الشكل رقـم (01)

مخطط يوضح مفهوم التحليل المالي

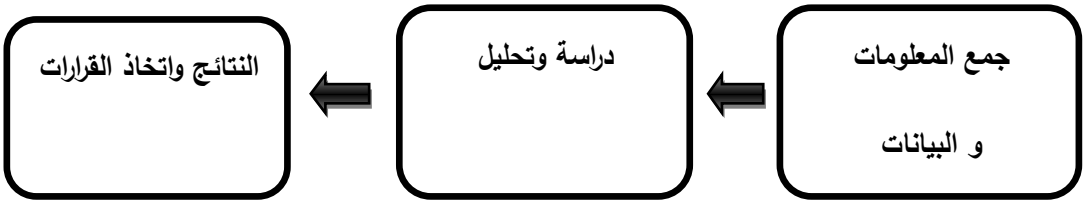

المصـــدر : من إعداد الطالبة استنادا على التعريف السابق

1 حسن محمد كامل ، التحليل المالي ، جامعة القاهرة ، سنة 1986 ، ص 35.

ثانيا: أهداف التحليل المالي:

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة ، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة ، وبشكل عام ، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية : [1]

1) تعرّف حقيقة الوضع المالي للشركة .
2) تحديد قدرة الشركة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض .
3) تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .
4) معرفة وضع الشركة في قطاعها .
5) الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم .
6) الحكم على مدى كفاءة الإدارة .
7) تعرّف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة .
8) تقييم جدوى الاستثمار في الشركة .

ثالثا: منهجية التحليل المالي

هي الطرق و الأساليب و الإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء و هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها

[1] اساسيات التحليل المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، ص 11 نقلا عن https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/manager

بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب و يمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي : [1]

1) تحليل الهدف عن عملية التحليل المالي :

يتحدد الهدف عن عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى الشركة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني و يوفر على نفسه الجهد و العناء و التكاليف .

2) تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي :

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها و إمكانياتها .

3) **تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه :**

إن المعلومات التي يحتاج إليها المحلل يمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية و التي تظهر ، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية من خلال المؤسسات التي يتعامل معها المحلل المالي .

4) **اختيار أسلوب و أداة التحليل المناسبة للمشكلة :**

و من الأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة و معدل دوران النقدية و معدل دوران المخزون السلعي و الرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية .

[1] أحمد السيد الكردي، مرجع سبق ذكره،ص4 .

5) استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة .

6) اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج .

7) تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس .

8) دراسة و تحليل أسباب الانحراف

9) وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل . [1]

المطلب الثالث : مقومات و معايير التحليل المالـي :

يعتمد التحليل المالي على عدة مقومات ومعايير بواسطتها يمكن الوصول إلى تقييم الوضع المالي للشركة وهي كالآتي :[2]

أولا : مقومات التحليل المالي :

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها . فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطى صورة عن جوانب نشاط الشركة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي :

[1] أحمد السيد الكردي، نفس مرجع سابق، ص4 .

[2] سعادة اليمين،استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الإقتصادية،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة،2008 ،ص16

1) أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية ، من جهة والملائمة من جهة أخرى.

2) أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ثانيا: معايير التحليل المالي:

هي عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة و ملائمة نسبة معينة أو رقم ما و من الأمثلة على هذه المعايير الرقم المعياري لنسبة التداول التي تساوي اثنان .

هناك أربعة أنواع من المعايير في التحليل المالي هي: [1]

1) **معيار التحليل المالي المطلق :** و يعني حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة الشركات و يقاس به التقلبات الواقعية .

2) **معيار التحليل المالي للصناعة :** و هو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية و الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس و التقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة و يعتبر هذا المعيار أكثر إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذه بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة .

[1] د. مفلح محمد عقل ، الإدارة و التحليل المالي , مكتبة المجتمع العربي، 2006، ص 234 .

3) **معيار التحليل المالي التاريخي :** هو عبارة عن النسب و الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء شركة معينة في الماضي ، و التي يتم اعتمدها كأداة تحليلية لتقسيم أداء الشركة الحالي و التوقع المستقبلي بشأن أدائها .

4) **معيار التحليل المالي المخطط :** يصمم هذا المعيار من قبل إدارة الشركة ، و الذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة الشركة ، و هذا المعيار يصمم بناءًا على الخبرات الفنية و الخبرات السابقة للإدارة و التي تمثل مؤشرًا للأداء و التقسيم و تحديد الانحرافات ، كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء الشركة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية .

ثالثا: المجالات التي يستعمل فيها التحليل المالي : [1]

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء الشركة موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها :

2) **التحليل الإتماني :** يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً على نتيجة هذا التقييم . وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم و الفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض و تمت القراءة المناسبة لنتائج المستخرجة من التحليل.

2) **التحليل الاستثماري :** إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و السندات المختلفة و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من

[1] د.مفلح محمد عقل ، الإدارة و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 234 .

أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و كفاءة عوائدها , ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات وحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم الشركات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات .

3) **تحليل الاندماج و الشراء :** ينتج عن الاندماج و الشراء تكوين و حدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما. وفي حالة رغبة شركة بشراء شركة أخرى , تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم , فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها , كما تقدر الأداء المستقبلي لها . وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم و الحكم على مدى مناسبته.

4) **تحليل تقييم الأداء :** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية الشركة و كفاءتها في إدارة موجوداتها و توازنها المالي و سيولتها و الاتجاهات التي تتخذها للنمو و كذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال و في مجالات أخرى و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالشركة مثل الإدارة و المستثمرين و المقرضين ...الخ.

5) **التخطيط :** تعتبر عملية التخطيط أمراً ضرورياً لكل شركة و ذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات , و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع .[1]

[1] د،مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 235 .

رابعا:الجهات المهتمة بالتحليل المالي

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقه و من الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً :

1) **المستثمرون** : يهتم المستثمرون في الدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم و مدى مناسبة عوائدها الحالية و المستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها , لذلك يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل على معلومات عن ما يلي : [1]

_ أداء الشركة على المدى القصير و الطويل وقدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات .

- الاتجاه الذي اتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن .
- سياسة توزيع الأرباح المتبعة و مدى ثباتها.
- الهيكل المالي للشركة و نقاط الضعف فيه .
- نتيجة مقارنة أداء الشركات بالشركات الأخرى المشابهة بالنشاط وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي لها .

2) **إدارة الشركة** : يستعمل التحليل المالي من قبل المستويات الإدارية المختلفة في الشركة لتحقيق الغايات التالية : [2]

_ تقييم ربحية الشركة و العوائد المحققة على الاستثمار .

- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة .

[1] رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997 ، ص42 .

[2] أيمن الشنطي الإدارة والتحليل المالي، عمان ، دار البداية، مجلة منشورة ، 2004 ، ص171 .

- مقارنة أداء الشركة مع الشركات المشابهة (بالحجم و النشاط) وأيضاً المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها الشركة .
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات .
- تشخيص المشكلات الحالية
- التخطيط للمستقبل

3) **سماسرة الأوراق المالية :** تهدف هذه الفئة من التحليل المالي إلى التعرف على مايلي :

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في الشركة الأمر الذي يساعد في وضع تسعير مناسب لهذه الأسهم.
- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرصة استثمارية جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء .

4) **الدائنون :** يقومون الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقعة أن تؤثر في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات , ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية :

- السيولة في الشركة
- هيكل الشركة المالي والمصادر الرئيسية للأموال و استخداماتها .
- تعرف قدرة الشركة على تحقيق الأرباح باعتبارها احد الموارد للوفاء بالديون
- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة الاحتياجات المالية. [1]

[1] أيمن الشنطي ، مرجع سبق ذكره،ص172 .

5) **المصالح الحكومية_**: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء الشركات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية و غايات إحصائية .

6) **الشركات المختصة بالتحليل_**: تقوم هذه الشركات بالتحليل المالي إما بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من إحدى الشركات المهتمة بأمر الشركة , وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين .

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي

للتحليل المالي طرق وأساليب فنية يستخدمها المحلل المالي من اجل الوصول إلى مؤشرات معينة أثناء القيام بعملية التحليل المالي وهذه الطرق منها ما هو تقليدي نشأ مع بداية تشكل هذه المعرفة ولازال يشكل أهمية وفعالية في عملية التحليل المالي، كالنسب المالية.

المطلب الأول: التحليل الأفقي [1]

يشبه التحليل الأفقي تحليل القوائم المالية المقارنة فيما عدا أن الفترة المالية التي يغطيها تمتد إلى عدة فترات مالية كما أن التغير الحادث فى قيم بند معين في تلك القوائم المالية على مدار الفترة الزمنية المحددة يتم احتسابه عادة في صورة نسب مئوية بدلا من القيم المطلقة وذلك بعد اعتبار الفترة في السلسلة الزمنية بمثابة سنة الأساس وبعد اشتقاق النسب المئوية الممثلة لمعدلات التغير الحادثة فى قيم البند ، يمكن تحديد مسار أو اتجاه هذا البند أن كان هابطا أو متصاعدا أو متقلبا .

[1] علي خلف الركابي،اهمية النسب المالية في تقويم الاداء، الكويت،2007،ص112-113

المطلب الثاني : التحليل الرأسي

يقصد بالتحليل الرأسي لنسب قوائم المركز المالي حساب النسبة المئوية لبنود قائمة المركز المالي إلى إجمالي الأصول . كما يكن أن تحسب نسبة كل بنذ من بنود القائمة إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها البند.

ولا يمكن أيضا حساب نسبة كل بند إلى المجموعة الفردية التي ينتمي إليها على سبيل المثال عند أجراء التحليل الرأسي لبنود قائمة المركز المالي لشركة معينة يمكن حساب نسبة كل بند من بنود الأصول المتداولة (المخزون ، المدينون،النقدية) إلى مجموع الأصول وأخيرا يمكن حساب نسبة كل بند من بنود الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول وأخيرا يمكن حساب نسبة كل بند من بنود المخزون (مخزون بضائع تامة) إلى إجمالي المخزون وعادة ما يطلق على النسب المئوية السابقة الوزن النسبي لبنود قائمة المركز المالي ويطلق على القائمة التي تحتوي هده النسب قائمة الحجم النسبي لبنود قائمة المركز المالي التحليل الرأسي لنسب المركز المالي. [1]

يتشابه مع تحليل النسب العامة لبنود قوائم الدخل إلى المبيعات من حيث انه يتم من الحالتين التعبير عن كل بند من بنود القائمة الحالية المعينة كنسبة من احد البنود الهامة في ذات القائمة

المطلب الثالث: تحليل النسب المالية [2]

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل. ورغم أن حساب النسب المالية لا يتطلب

[1] و [2] علي خلف الركابي،أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مرجع سبق ذكره ، ص112-113.

إلا قدرا محدودا من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، إلا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب على المحلل المالي الإدراك الجوهري لماهية النسب وطبيعة العلاقة التي كونتها وتغيراتها خلال الزمن .

أولا: تعريف النسب المالية وأهميتها

1) تعرف النسبة رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج، أو واحد من كليهما .[1]

2) أهمية النسب المالية

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب ، إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة ، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبة الأصول والخصوم ، مستوى المديونية، السيولة والمردودية ، وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة. والملاحظ أن التوفيقات العديدة للعلاقات الكسرية التي يمكن إيجادها تعني أنه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية ، لهذا فانه من المعتاد القيام باختيار عدد محدود منها حسب المعطيات المتوفرة من جهة ، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى ، فالتحليل المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التحليل وهي : [2]

– اختيار النسب المتجانسة أي أن النسب ذات الطبيعة المتقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلاني انطلاقا من محتواها وقيمتها

– اختيار نسب مستقلة

– اختيار نسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي

[1] و2محمد مطر،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني،عمان ،الأردن ،2003،ص31 .

وعلى الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية فهي لا تعطي للمسير إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القرار. [1]

ثانيا: حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي :

على الرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للشركة ، إلا أنها تعاني من بعض القيود التي تحد من استعمالها في تقييم أداء الشركات وترشيد قراراتها ، ومن بين هذه القيود ما يلي :[2]

1) يصعب في كثير من الحالات تطبيق أسلوب النسب المالية في الشركات الكبيرة التي تتميز بوجود أقسام متعددة تعمل في صناعات مختلفة ، لصعوبة إجراء مقارنات بالنسبة لها مع متوسطات الصناعة ، لذالك يمكن القول أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يكون أكثر نفعا في حالة الشركات الصغيرة بالمقارنة بالشركات الكبيرة متعددة الأقسام والأنشطة.

2) يؤثر التضخم سلبا على ميزانيات الشركات ، فالقيم المسجلة غالبا ما تكون مختلفة عن القيم الفعلية وتبعا لذالك تصبح بيانات القوائم المالية مشوهة بفعل التضخم .ونظرا لأن التضخم يؤثر على تكاليف الاهتلاك وتكاليف المخزون ، فان هذا التأثير ينتقل إلى الأرباح .وتبعا لذالك فان تحليل النسب المالية عبر الزمن أو من خلال المقارنة مع الشركات الأخرى قد يأتي بنتائج مضللة تعتمد على الحكم الشخصي أكثر من اعتمادها على الجوانب الموضوعية.

3) يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على تحليل النسب ، خاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية.

[1] محمد مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص32

[2] أندرواس عاطف وليم ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية، 2006،ص 119

4) قد يظهر للشركة بعض النسب التي تبدو جيدة ، وبعض النسب التي تبدوا ضعيفة ، مما يجعل من الصعب الحكم على وضع المركز المالي للشركة ، ويرى البعض أنه يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد الأثر الصافي للنسب ، وتأسيسا على التحليل الإحصائي لهذه النسب يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لدرجة احتمال تعرضها لمشاكل مالية من عدمه .

ثالثا: أهم النسب المالية وتشمل النسب التالية :[1]

1) نسب السيولة : و تقيس هذه النسب الملاءة المالية للشركة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة الشركة على تسديد الالتزامات المالية للشركة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات الشركة المتداولة و يمكن لهذه الشركة من تحويل هذه الموجودات إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة إن عدم توفر السيولة الكافية لدى الشركة يعني احتمال الخطر التمويلي .

و من أهم هذه النسب هي :

– **نسبة التداول** : تعتبر هده النسبة في تاريخ أعداد القوائم المالية عن العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة والالتزامات المتداولة .وتدل هده النسبة على قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتدوالة ، وتعكس حجم التغطية الذي توفره الأصول المتداولة للالتزامات قصيرة الأجل ويشكل عام تعتبر الزيادة في هده النسبة مؤشر ايجابي على قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير

وتعتبر نسبة التداول بحدود 1,2 مقبولة بشكل عام ، غير انه لابد من مقارنة نسبة التداول بمعيار الصناعة (معدل نسب التداول للشركات العاملة في الصناعة) للحكم على مدى ملائمة نسبة التداول الخاصة بشركة معينة.

[1] د. نعيم واخرون ، مبادى المحاسبة ، دار النشر والتوزيع القاهرة ، مصر، 1999،ص2

وتحسب بالعلاقة التالية: **مجموع الأصول المتداولة**

مجموع المطلوبات قصيرة الأجل

و النسبة التي نحصل عليها تدل بصورة عامة على عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة المطلوبات قصيرة الأجل.

– **النسـبة السـريعة :** [1] و يـتم حسـابها بطـرح المخـزون مـن الموجـودات المتداولـة ثـم قسـمة النـاتج علـى المطلوبات المتداولة ، و يعتبر المخزون أقل عناصر الموجودات المتداولة سيولة ، كما أنـه يحقق أكبر قدر من الخسارة بالمقارنة بالموجودات المتداولة الأخرى في حالة التصفية ، و تنبع أهمية هذه النسبة من حقيقة أنها تقيس قدرة المشروع على سداد الالتزامات القصيرة الأجل دون اللجؤ إلى بيع المخزون .

وتحسب بالعلاقة التالية: **الأصول المتداولة – (المخزون + المصروفات المقدمة) × 100**

الخصوم المتداولة

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية وتشمل الأصول سهلة التحويل إلى النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل والذمم المدينة بشرط أن لأتكون حسابات راكدة من سنوات سابقة أو استثمارات غير قابلة لتسيل ، ويستبعد المخزون لأغراض احتساب هذه النسب لصعوبة تحويلها إلى نقدية مقارنة مع الأصول المتداولة الأخرى وتعتبر هده النسبة مؤشر منفتح ومكمل لنسبة التداول لتقيم القدرة على السداد في الأجل القصير من المأخذ على كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة كمؤشرات على مركز السيولة ان كلآ من النسبتين لا يفصح عن مدى سيولة كل أصل من الأصول المتجولة بشكل افردي ، فمع أن الأصول المتداولة تختلف بشكل عام من حيث

[1] العامري زهرة حسن ، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ،2002 ، العدد33 ،ص12

سهولة تحويلها إلى نقدية من أصل إلى أخر فمثلا المخزون يعتبر اقل سيولة من الذمم المدينة والأوراق المالية ، ولكن الأصل المتداول نفسه ، المخزون مثلا قد يختلف من حيث سهولة تحويله إلى نقدية من شركة إلى أخرى ، فسهولة وسرعة تصريف المخزون قد تختلف من صناعة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى في نفس الصناعة .

وذلك لإعطاء صورة متكاملة عن مركز السيولة للشركة لابد من اختيار درجة السيولة لكل أصل من الأصول المتداولة وذلك من خلال قياس معدلات الدوران للمخزون والذمم المدينة .

2) نسب الربحية : تهدف نسب الربحية إلى دراسة ومقارنة القدرة الكسبية للشركة والتي توضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها فى خلال الفترات السابقة ويشمل بسط النسبة على قيمة أرباح الشركة وفقا لتعريف محدد في حين إن المقدم يتكون من الاستثمارات خلال هده الفترة وفقا لتعريف محدد. وهدف نسب الربحية هو توضيح معدل العائد على رأس المال المستثمر والذي تم توفيره عن طريق حقوق الملكية وبمعرفة المقرضين طويلي الأجل وفيما يلي بعض هده النسب . [1]

– **نسبة صافى الربح إلى اجمالى الأصول** : تقيس هده النسبة متوسط الربحية التي تحققها أصول الشركة والتي تم استخدامها في العمليات الإنتاجية وقد يعتقد البعض انه طالما إن مقام النسبة يتكون من إجمالي الأصول اي تلك التي يتم تمويلها عن طريق مصادر ذاتية أو عن طريق مصادر مقترضة فأن رقم الربح المكون لبسط السنة يجب أن يكون الصافي بعد خصم الإعداد المالية كالفوائد المحملة أو التوزيعات الواجبة الدفع . أما الضرائب فيجب الاختصام من الربح باعتبارها توزيعات لربح بعد تحقيقه ، ويتم حساب رقم

[1] علي خلف عبد الله ،التحليل امالي واستخداماته للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة السعودية،2008،ص88

إجمالي الأصول على أساس الرقم الوارد بأحداث قائمة للمركز المالي او على أساس متوسط قيمة أجمالي الأصول في أول وأخر فترة مالية معينة .

$$\text{نسبة صافى الربح إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

– **نسبة صافى الربح الى حقوق ملكية الأسهم العادية :** يفترض في إدارة الشركات التي تعمل في فلك الاقتصاد الحر أنها تعمل لتحقيق مصالح أصحاب الأسهم العادية وبالتالي فأن بسط النسبة يتمثل في صافى الربح بعد خصم الضرائب والفوائد وتوزيعات الأسهم الممتازة ولكن قبل خصم توزيعات الأسهم العادية والإرباح المحتجزة يمثلان صافى دخل المساهمين والذي يحصلون على جزء منه في صورة التوزيعات النقدية ويحتجزون الجزء الأخر في صورة احتياطيات أو أرباح محتجزة تمثل الزيادة فى رأسمالهم المملوك أما مقام النسبة فيمثل حقوق الملكية كما تظهر في قائمة المركز المالي الأخيرة وفى حالة حدوث تغيرات جوهرية في رأس المال المملوك فيجب الإشارة إلى هده التغيرات بأخذ متوسط حقوق الملكية في أول الفترة وأخذها . [1]

$$\text{نسبة صافى الربح إلى حقوق الملكية الأسهم العادية} = \frac{\text{نسبة صافى الربح (الدخل)}}{\text{حقوق ملكية الأسهم العادية}}$$

– **نسبة نصيب السهم من الربح :** تعتبر هده النسبة من أهم النسب الواسعة الانتشار والمتكررة الاستخدام في الحياة العلمية كمقياس لأداء الشركة من وجهة نظر المستثمر ، ويتكون بسط النسبة من صافى الربح المتاح للمسا هيمن بعد الضرائب على أرباح الشركة والفوائد والأعباء التمويلية وتوزيعات الأسهم العادية في أول وأخر الفترة وذلك عند حدوث تغيرات جوهرية في رأس المال المملوك لأصحاب الأسهم العادية .

[1] علي خلف عبد الله، مرجع سبق ذكره ،ص90

$$\text{نسبة نصيب السهم من الربح} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

- معدل تغطية الأسهم العادية : [1]

تعتبر هده النسبة هي الامتداد الطبيعي للنسبة السابقة فبقسمة متوسط القيمة السوقية على ربح السهم يمكن أن تحدد عدد المرات التي يجب أن يحصل فيها المساهم على هده الإرباح ليغطى القيمة السوقية التي دفعها للحصول على هذا السهم ، وهذا تفكير سليم له جذوره العميقة في مجال الاستثمار نظريا فالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية المتعلقة بتقييم الأصول في الظروف العادية تقدر قيمة الأصول وفقا للقيمة المتوقعة للتدفقات المنتظرة من اقتناء هدا الأصل .

$$\text{معدل تغطية الأسهم العادية} = \frac{\text{متوسط القيمة السوقية للسهم}}{\text{صافى الربح المقدر للسهم}}$$

- نسب أخرى للربحية : [2]

بالإضافة إلى النسب السابق ذكرها ، فإن هناك نسبتين شائعتي الاستخدام هما .

معدل توزيع الإرباح المحققة وهده النسبة تعكس سياسة الإدارة وتوقعاتها للأرباح في المستقبل أما النسبة الأخرى فهي نسبة صافى الربح من العمليات إلى الأصول المستخدمة في العمليات ، وتعمل هده النسبة على استعاد كل من إيرادات الشركات التابعة وما يخصها من استثمارات ، وبالتالي فأن هذه النسبة سوف تعكس مدى كفاية الإدارة في أعمالها الأساسية والمتعلقة بالإنتاج .

[1] هشام احمد حسبو ، الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالي ، دار النشر، مكتبة عين شمس القاهرة ، 1965 ، ص25،39

[2] العامري، مرجع سبق ذكره ،ص 15

التوزيعات

معدل توزيع الإرباح = _____

صافى دخل المساهمين

صافى الربح من العمليات

نسبة صافى الربح من العمليات إلى الأصول المستخدمة في العمليات = _____

الأصول المستخدمة

فى العمليات

3) نسب النشاط : [1]

و تقيس هذه المجموعة من النسب كفاءة إدارة موارد المنشأة من خلال مقارنة مبيعاتها الصافية مع الاستثمار في مجموعات رئيسية من الموجودات أو في الموجودات ككل ، أي مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول ، كما نقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات . و من أهم نسب هذه المجموعة هي :

- **دوران الحسابات المدنية :** يشير دوران الحسابات المدنية إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدنية خلال السنة و يتم احتسابه من تقسيم صافي المبيعات (الذي يساوي هنا المبيعات) على الحسابات المدنية .

- **معدل (فترة) مدة التحصيل :** و تهدف هذه النسبة إلى تحديد عدد الأيام التي تقع بين بيع البضاعة على الحساب و تحصيل قيمتها . و تعكس هذه النسبة مدى استفادة الغير من أموال المنشأة ، و تستخدم هذه لتقييم سياسة الائتمان و التحصيل للشركة و طول مدة التحصيل مقارنة بشروط الائتمان يشير إلى عدم كفاءة الشركة في تحصيل حساباتها المدنية .

[1] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، المكتبة الأكاديمية ،مصر،2008،ص20

– **دوران المخزون** : أي عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع و بيعها و تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها من المخزون ، و في قدرتها على إبقاء هذه الموجودات ضمن الحد المثالي المتناسب و حجم عملياتها و تفيد هذه النسبة في التعرف على مدى ملائمة حجم الاستثمار في المخزون السعي .

و يمكن القول أن معدل الدوران المرتفع مؤشر على قدرة الإدارة على إبقاء المخزون في أدنى مستوى له و قدرتها على تصريف البضائع بسرعة و إمكانية تجنب خسائر قد تنتج عن ركود المخزون سواء أكانت ناتجة عن التلف و عن تجميد أموال فيه . [1]

[1] فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سبق ذكره ،ص21

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تمكنا من التعرف على عدة نقاط وهي:

- ✓ معرفة طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخي،بحيث تطرقنا إلى عرض منهجيته و كذا استعمالاته و الأهداف التي يسعى لتحقيقها و التي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل .
- ✓ نستطيع القول بان جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي ، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية ، و ازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة و ذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .
- ✓ إن نجاح الإدارة المالية هو نجاح المؤسسة وبالتالي ضمان بقائها و استمراريتها.
- ✓ النسب المالية هي عبارة عن مؤشرات تقييم الوضع المالي للشركة .

تمهيـــد :

لاشك أن من أهم القطاعات الحساسة اليوم في عالم المال و الأعمال و الخدمات على مستوى العالم الحديث , قطاع التأمين الذي بات من الضروري إعطاءه الأولوية القصوى كونه محرك النشاط الاقتصادي ,و بذلك أصبحت الوسائل التكنولوجية و المعلوماتية تساهم في إنشاء هذا المجال الأمر الذي أذى إلى ترابط شركات التأمين و تواصلها مع بعضها البعض و منه أصبحت المنافسة الحادة بين شركات التأمين في العالم الحديث داخل دوامة العولمة و عليه أصبحت جميع الدول اليوم مطالبة بالمساهمة في تسيير نشاط التأمين و العمل على ترقيته فنجد الجزائر واحدة من هذه الدول حيث عملت جاهدة على تطوير قطاع التأمين حيث أصدرت قوانين تشريعية تخدم هذا القطاع , من جميع النواحي , و عملت على إنشاء شركات تأمين و التي تعيش الحلقة الرابطة بين الفرد و التأمين في حد ذاته .

حيث أن شركات التامين تلعب دور جد فعال في هذا النشاط إذ تقوم بتقديم خدمات تأمينية للمؤمن له و تعويضه في حالة تحقيق الخسارة المحتملة .

من خلال الطرح السابق نجد في هذا الفصل عدة نقاط نبينها من خلال المباحث التالية :

1) المبحث الأول : مفهوم التأمين و أنواعه و مزاياه و عيوبه .

2) المبحث الثاني : وضعية التأمين في الجزائر .

3) المبحث الثالث : الحسابات و القوائم المحاسبية و المالية لشركات التأمين .

المبحث الأول : مفهوم التأمين و أنواعه و مزاياه و عيوبه

يعتبر التأمين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية في أي دولة ، و ذلك راجع إلى توفير موارد مالية معتبرة لفائدة المشاريع المنتجة ، لذلك تظهر أهمية التأمين في الدور الفعال الذي يلعبه في الدور الفعال الذي يلعبه في حياة الفرد سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية : فالتأمين يعتبر قديم النشأة ظهر و تطور بتطور حياة الفرد إلى أن وصل إلى الصورة التي عليها في عصرنا الحديث .

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا المبحث تبين النقاط التالية :

المطلب الأول : نشأة التأمين و مفهومه

لم يكن التأمين نشاطاً حديث العهدة بل نشأ قديماً مع فكرة التعاون ، حيث أخذته الأفراد كوسيلة للحماية من الخطر الذي يتعرضون له خلال حياتهم اليومية :

أولاً : نشأة التأمين :

عرف التأمين الأول مرة في البلاد الأوروبية أواخر القرون الوسطى ، و نتيجة تطور العلاقات التجارية بين مدن إيطاليا و بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ظهر أول المدن الشمالية و تطور شيئا فشيئا على أن أخذت صيغة جماعية ، في بداية القرن **16** صدرت النصوص الخاصة بالتأمين كإتمام فرنسا قواعد القانون البحري بكتاب خاص للتأمين ، كما أنشأت أول شركة للتأمين في انجلترا سنة **1720** في مجال التأمين البحري و تليها بلدان أروبية أخرى ، فأصبح [1] التأمين ميدان هام للنشاط التجاري و الاقتصادي .

أما التأمين البري ظهر في القرن **17** إثر الحادثة التي وقعت في لندن يحرق **13000** و حوالي **100** كنيسة و تطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصاً مع بداية الثورة الصناعية و انتشار الآلات في القرن **19** . فظهر

[1] نقلا عن مداخلة WWW.lawjo.net 13/01/2014 . 9:06 PM.

التأمين على المسؤولية و التأمين على حوادث المرور ، و التأمين على الحياة ، و أكملت الصور المختلفة للتأمين في القرن **20** مع ظهور التكنولوجيا المختلفة .[1]

ثانياً : مفهوم التأمين : للتأمين عدة مفاهيم تذكر منها :

1) **مفهوم التأمين لغة** : التأمين من أمَّن ، أي اطمأن و زال خوفه ، و هو بمعنى سكن قلبه ، و كذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف ، و من ذلك قوله تعالى :

ولقد لجأ الفرد إلى عدة وسائل لتغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي تصيبه في حياته منها الادخار ، التعويض ، لكن تبين مع مرور الزمن أنهما غير كافية لمواجهة ما يتعرض له فاهتدى إلى فكرة جديدة تقوم على أساس تضامن الجماعة و هدفها الأساسي التعاون على تغطية الضرر التي قد يصيب أحد أفراد الجماعة ، فتضمن له الأمن ، و من هنا اشتقت كلمة التأمين ، و التي ندرجها حسب التعاريف التالية :

- **حسب تعريف جيرار** : « التأمين عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر ملزم للجانبين يتضمن لشخص معين محدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر » [2] .
- **حسب تعريف بيسون** : « التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن تجاه طرف يسمى المؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بأن يعوضه عن الخسارة التي ألحقت به في حالة تحقيق الخطر » [3]

2) **مفهوم التأمين اصطلاحاً** : فمن الصعب جداً أن نغطي للتأمين تعريف دقيق ، لأن عملية التأمين تعتبر جد معقدة و على هذا الأساس نغطي مجموعة من التعريف محاولين الربط بينهما .

---

[1] نقلا عن مداخلة WWW.lawjo.net . مرجع سبق ذكره .

[2] و[3]نقلاً عن الموقع 26/10/2013,22:11AM,www,malina,yahoo7.com

*) رونيه جيرار فيلسوف و باحث في الأنتروبلوجيا ، يجمع بين أصناف المعرفة الإنسانية

- **التعريف القانوني للتأمين :** يمكن تعريف التأمين من الناحية القانونية بأنه : « عقد يتعهد بموجبه طرف مقابل أخر بتعويض طرف آخر عن الخسارة إذا كان سببها وقوع حادث محدد في العقد » [1]
- **التعريف الاقتصادي للتأمين :** « هو أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ، و من ثم يمكن الحل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر» [2] .

من خلال التعاريف السابقة نستنتج تعريفاً شاملاً للتأمين :« التأمين هو نظام اجتماعي يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة وقوع الأخطار التي يتعرض لها الأشخاص ، أي أنه نظام يصمم لتخفيض أو تقليل ظاهرة عدم تأكد وقوع الخطر للفرد .»

المطلب الثاني : أنواع التأمين

هناك أنواع عديدة للتأمين حيث يتم تقسيمها بطرف مختلفة ، كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي :

[1]و2 عز الدين فلاح ، التأمين (مبادئه ، أنواعه) ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 14 .

تقسيمات التأمين – الشكل رقم 02

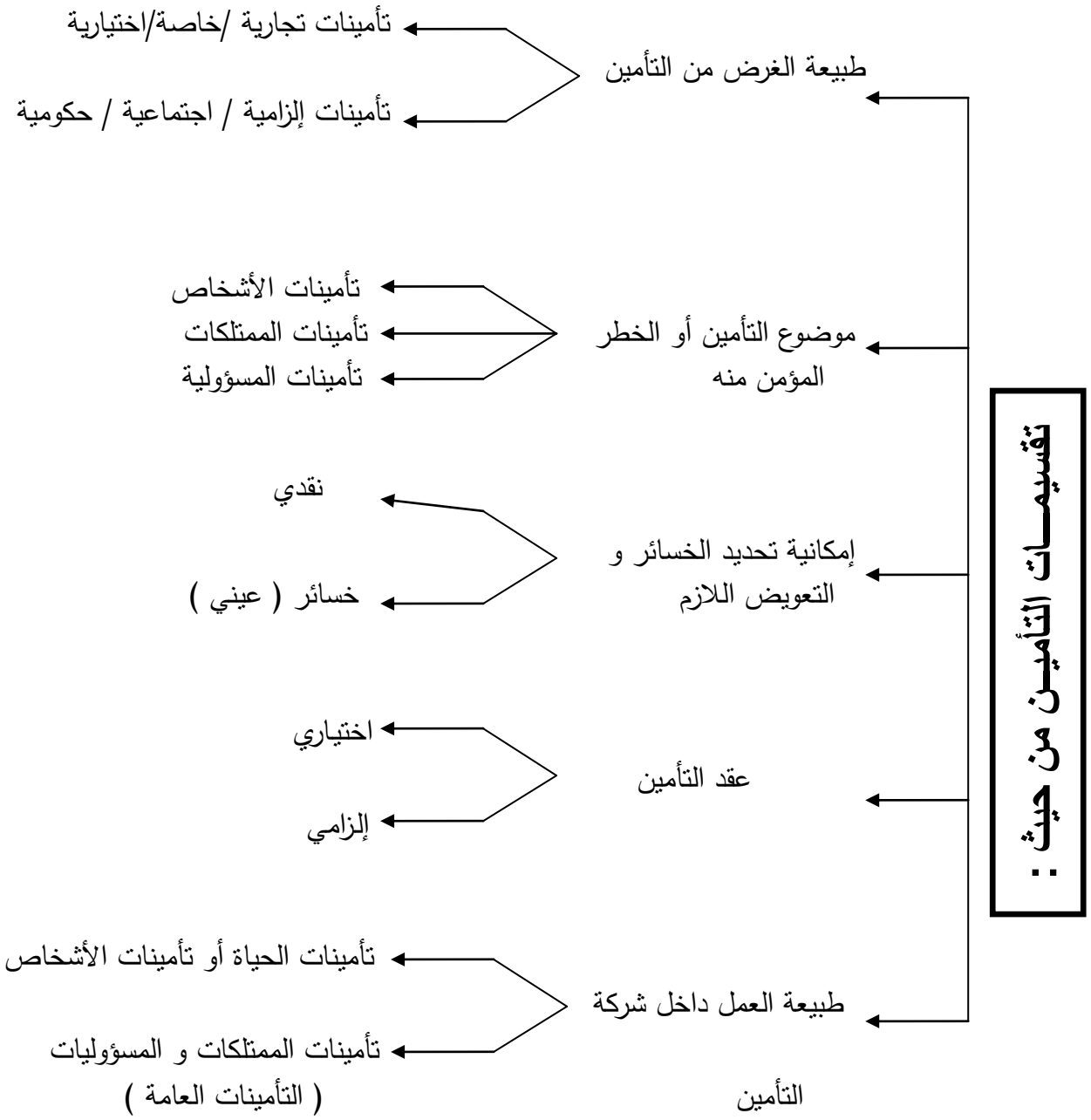

المصدر : من إعداد الطالبة

أولا: تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض من التأمين أو من حيث الجهة التي تتولى القيام بعملية التامين : [1]

يتم تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض أو من حيث الجهة إلى قسمين هما :

- التأمين الخاص أو التجاري أو الاختياري .
- التأمين الحكومي أو الاجتماعي أو الإلزامي .

1) **التأمين الخاص أو التجاري أو الاختياري :** يشمل التأمين الخاص أو التجاري جميع أنواع التأمين التي يكون بموجبها للشخص الحرية في أن يختار بين أن يقوم بالتأمين أولا يقوم بالتأمين دون أي إلزام من أية جهة ، و تصدر هذه الأنواع عن مصلحة خاصة للفرد أو المنشأة و تقوم به شركات التأمين أو هيئات التأمين التبادلي ، و من أمثلة التأمين الخاص : التأمين البحري ، تأمينات الحياة ، الحوادث ن تأمينات الحريق ، تأمين السطو و السرقة .

2) **التأمين الحكومي أو الاجتماعي أو الإلزامي :**يشمل التأمين الحكومي أو الاجتماعي أو الإلزامي أنواع التأمين التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزماً بالتأمين ضده ، إما بحكم القانون أو بأي حكم آخر و هذه الأنواع غالباً ما يفرضها القانون لأغراض اجتماعي لخدمة قطاعات واسعة من المواطنين كالعمال و الموظفين ، حماية لهم ، و ضماناً لمستقبل عائلاتهم .

فالتأمين الاجتماعي الذي تنظمه الدولة من خلال سلسلة تدابير تقوم بها لإقرار وسائل العيش و الرفاهية و الأمن للأفراد و يمول هذا النوع من التأمين من خلال اشتراكات يشترك فيها ثلاث أطراف هي العمال و أصحاب العمل و الدولة و من امثلة التأمينات الإلزامية (الاجتماعية) :

- تأمين الشيخوخة و العجز و الوفاة .
- التأمين ضد البطالة .

[1] عيد أحمد أبو بكر ، إدارة الخطر و التأمين ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان – الأردن ، 2009 ، ص 107– 108 .

- تأمين ضد البطالة
- تأمين المسؤولية المدنية الناجمة عن حوادث السيارات .
- تأمين إصابة العمل .
- التأمين الصحي .

ثانياً : تقسيم التأمين من حيث موضوع التأمين و الخطر المؤمن عنه :

ينقسم التأمين حسب نوع الخطر موضوع التأمين ، و قد أسلفنا سابقاً تقسيم الأخطار القابلة للتأمين إلى أخطار الأشخاص ، و أخطار الممتلكات ، و أخطار المسؤولية المدنية ، و لذلك فإنه يمكن تقسيم التأمين حسب طبيعة الخطر المؤمن منه إلى : [1]

1) **تأمينات الأشخاص** : في هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له حيث يقوم المؤمن له بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته و قدرته على العمل ، مثل : التأمين على الحياة ، التأمين ضد المرض ، التامين ضد الحوادث الشخصية التأمين ضد البطالة .
2) **تأمينات الممتلكات** : في هذا النوع من التامين يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بأموال المؤمن له (ممتلكات) ، مثل :
   - التأمين من الحريق ، التأمين البحري ، التأمين من السرقة .
   - تأمين الإئتمان ، تأمين المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية .
3) **تأمينات المسؤولية المدنية** : في هذا النوع من التامين يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد تترتب على المؤمن له قبل الغير ، و قد يطلق عليها أخطار الذمة المالية و يقصد بها التأمين من الأخطار التي تصيب الغير و يكون الشخص مسؤولاً عنها مما قد يترتب عليها نقص في ذمته

[1] عيد أحمد أبو بكر ، إدارة الخطر و التأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 109-110 .

المالية ، مثل : تأمين إصابات العمل و أمراض المهنة ، تأمين المسؤولية للصيادلة ، تأمين المسؤولية المهنية للأطباء ، تأمين المسؤولية المدنية للمنتجات ، تأمينات المسؤولية المدنية تجاه الجيران ، تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب الجراحات تجاه أصحاب السيارات .[1]

ثالثاً : تقسيم التأمين من حيث إمكانية تحديد الخسارة و التعويض اللازم : [2] يتم تقسيم التأمين حسب التعويض المدفوع من قبل شركة التأمين إلى المؤمن له ، حيث أن التأمينات العامة (تأمين الممتلكات والمسؤوليات تعتمد على مبدأ التعويض نقداً أو عيناً ، حيث أن مبدأ التعويض يهدف إلى وضع المؤمن له في نفس المركز المالي (الوضع المالي) الذي كان عليه قبل تحقق الخطر .

ففي تأمينات الممتلكات و المسؤوليات يكون التعويض نقدا سواء قام المؤمن (شركة التأمين) بدفع التعويض للمؤمن له مبلغاً نقدياً لتعويض الخسارة أو قام بتعويضه عيناً بإصلاح الضرر أو استبدال الممتلكات الهالكة أو المفقودة بأخرى مماثلة لها قبل تضررها أو فقدها ، فهذا الإصلاح أو الاستبدال له قيمة نقدية و إن لم تدفع للمؤمن له مباشرة ، إلاَّ أن المؤمن (شركة التأمين) بتكبدها ، و لذا فإن المحصلة النهائية هي تعويض نقدي بالنسبة لشركة التأمين .

أما في تأمينات الأشخاص سواء كانت تأمينات حياة أو حوادث شخصية ، حيث أن مبدأ التعويض لا ينطبق على تأمينات الأشخاص ، و لذا فإن هذه التأمينات تقوم على أساس انعدام الصفة التعويضية ،حيث لا يمكن تقدير الحياة الإنسانية أو أعضاء الجسم البشري بمقابل مادي ، و إنما يتم تقييم الخسائر المادية التي تنتج عن تحقق الخطر وفق قدرة الفرد على الكسب و مدى تأثرها بتحقق الخطر بمعنى يتم تعويض القيمة الاقتصادية لحياة الإنسان ، و نتيجة لانعدام الصفة التعويضية لتأمينات الحياة فإن :

1) التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين (مهما كانت قيمته) عند تحقق الخطر .

2) يجوز تعدد عقود التأمين من خطر واحد و إمكانية الجمع بين مبالغ التأمين الواجبة الدفع في هذه العقود

[1]و[2] عيد أحمد أبو بكر ، إدارة الخطر و التأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 109-110 . .

رابعاً : تقسيم التأمين على أساس طبيعة عقد التأمين : يمكن تقسيم التأمين حسب طبيعة عقد التأمين إلى قسمين أساسيين هما : [1]

1) العقود الاختيارية : و هي العقود التي يملك الشخص المعرض للخطر حرية الاختيار في عقدها دون التزام من آية جهة .

2) العقود الإلزامية : هي العقود التي يلتزم الشخص المعرض للخطر أن يقوم بعقدها سواء بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقدي أو أي حكم آخر .

خامساً : التقسيم العملي للتأمين : يمكن تقسيم التأمين بصفة عامة وفقاً لأغراض العمل في شركات التأمين إلى : [2]

1) **تأمينات الحياة :** و في هذا النوع يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له ، بأن يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع له إيراداً مرتباً لفترة محددة أو لمدى الحياة و ذلك حسب إنفاق العقد ، و تنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية :
   - عقود تأمين حال الوفاة .
   - عقود تأمين حال الحياة .
   - عقود تأمين حال الحياة .
   - عقود التأمين المختلطة .

2) **التأمينات العامة :** و تندرج تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة ، مثل :

[1] و [2] عيد أحمد أبو بكر ، إدارة الخطر و التأمين ، نفس مرجع سابق ص 111 – 112 .

- تأمين الحريق .
- تأمين السيارات .
- تأمين السرقة و السطو .
- تأمين الطيران .
- التأمين البحري و يشمل (أجسام السفن ، التأمين على البضائع ، تأمين أجرة الشخص ، تأمين مسؤولية صاحب السفينة).
- تأمين المسؤولية المدنية .[1]

المطلب الثالث : مزايا و عيوب التأمين

إن التأمين يلعب دوراً مهماً في حياة الأفراد ، فهو يوفر لهم الحماية من الأخطار التي تحدث لهم ، إلاَّ أن التأمين يتضمن مزايا و عيوب .[2]

أولاً : مزايا التأمين :

1) يستطيع رجال التأمين تجنب جزءاً من رأسمالهم لمواجهة الأخطار التي يتحمل وقوعها .
2) يؤدي تخصص بعض الهيئات في عملية التامين باستخدام الوسائل و الطرق التي يمكن بواسطتها تفادي الأخطار أو على الأقل الإنقاص منها .
3) تحصل المنشأة على تعويض عندما تتعرض لخسارة نتيجة تحقق خطر من الأخطار المؤمن عليها .
4) تقوم شركات التأمين بتقديم خدمات مهمة في مجال إدارة الخطر و التعرف على الأخطار التي يستوجب تأمينها و الطرق الكفيلة بتقليل الخسائر المحتملة و ضبطها و تسوية الخسائر لدى حدوثها .
5) إن أقساط التأمين تدرج ضمن المصاريف الإدارية و هي غير خاضعة للضريبة .

[1] عيد أحمد أبو بكر ، إدارة الخطر و التأمين ، مرجع سابق ص 111 – 112 .
[2] نقلا عن الموقع www . ingaza .edu.ps, 13:35 PM , 2014/03/16

بالرغم من مزايا التأمين التي تم ذكرها سابقاً إلاَّ أن هناك بعض الجوانب السلبية، التي تعتبر عيوباً للتأمين ، ونلخصها فيمايلي:

ثانـــياً : عيوب التأمين : [1]

1) وجود التأمين قد يشجع القائمين على إدارة الخطر على التراخي في إتباع أسلوب ضبط الخسائر المحتملة .
2) تشكل أقساط التأمين عبئا على المصاريف الإدارية حيث يستوجب تسديدها مقدما إلى شركة التأمين .
3) بذل الوقت و الجهد في عملية اختيار شركة التأمين المناسبة و دراسة شروط و أحكام وثيقة التأمين .
4) تغالي بعض شركات التأمين بهدف تحقيق الربح في تحديد قيمة الأقساط على نحو لا يتفق مع قيمة الأخطار المؤمن منها ، و لا شك أن ارتفاع القسط يشكل عبئاً ثقيلاً و خاصة على الفئات الفقيرة مع أنها أكثر عرضة للمخاطر .
5) المنشآت التجارية تضيف أقساط التأمين إلى التكلفة الإنتاجية مما يؤدي إلى رفع ثمن السلع بالنسبة للمستهلك النهائي .
6) تتجه شركات التأمين بدافع تحقيق المزيد من الأرباح و التهرب من تغطية الخطر إلى إسقاط بعض حقوق المؤمن له .
7) يتسم التأمين أحياناً بطابع المراهقة ، حيث يتم دفع الأقساط دون أن يتحقق الخطر المؤمن منه ثم تكون الأقساط قد دفعت دون مقابل .
8) تقوم شركات التأمين بإعادة التأمين لدى شركات أخرى غالباً ما تقع في الخارج مما يفوت فرصة استعمال هذه الأموال في النهوض في النهوض بالاقتصاد الوطني .

---

1 نقلا عن www . ingaza .edu.ps, مرجع سبق ذكره

9) يؤدي التأمين أحياناً إلى تهاون الأفراد المؤمن عليهم في تفادي وقوع الخطر لاطمئنانهم بسبب التأمين منها .[1]

المبحث الثـاني : واقع التأمين في الجزائر[2]

لقد عمدت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال إلى نظام تأمين يوافق نموذج التنمية الاقتصادية ، المتبع إذ مع مرحلة جديدة يصلحها الاقتصاد الوطني يظهر النظام التأميني الذي يعدل على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد .

و في هذا المبحث نتطرق إلى النقاط التالية :

المطلب الأول : نشأة التأمين في الجزائر و مراحل تطوره

عرفت الجزائر منذ سنة **1988** تحولاً في نظامها الاقتصادي بانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق هذا التحول كان مصحوب بتطور قطاع التأمينات حيث شهد توسعاً كبيراً من خلال سلسلة من الإصلاحات المالية و في هذا الصدد تطور سوق التأمين في الجزائر حيث ساهم في تحقيق تنمية اقتصادية .

أولاً : مرحلة ما قبل الاستقلال :

إن تطور التأمين في الجزائر بتطور التأمين في فرنسا ، و بما أنَّ السلطات العمومية الفرنسية كانت مجبرة على ضبط التأمين ، لذلك قامت بإصدار مجموعة من النصوص التشريعية لتنظيم التأمين في الجزائر و ذلك ابتداء من سنة **1947** و نذكر منها على الخصوص .

1) مرسوم **6 ماي 1947** و القاضي بتنظيم الإدارة العامة لمراقبة شركات التأمين في الجزائر فهذا المرسوم تم إنشاء التأمين بصفة فعليه في الجزائر .
2) القرار المؤرخ في **15 ماي 1947** ، و القاضي بإنشاء لجنة استشارية جزائرية للتأمينات و تقوم هذه اللجنة بدور تنظيم سوق التأمين كما تهدف إلى حث الشركات الوطنية الفرنسية على تنصيب وكالاتالتأمين في الجزائر .

[1] محمد صلاح الدين الصديق ، مبادئ التأمين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1989/، ص 244.

[2] درار عياش ، أثر الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني ، جامعة بومرداس ، 2004 – 2005 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، ص74

3) القرار المؤرخ في **28 أوت 1947** و الذي يحدد النسبة الإجبارية من المقترحات التقنية لشركات التأمين التي تستثمر في الجزائر و هذه النسبة حددت بـ **50** .

4) مرسوم **14/ماي/1950** المكافئ للقرار رقم **50/28** و المتعلق بالتنظيم النهائي لسوق التأمينات .

و في سنة **1955** من بين **218** شركة تأمين معتمدة **127** شركة أم مقرها بفرنسا يضاف إلى هذه الشركات ثلاث شركات جزائرية مقرها بالجزائر العاصمة أماّ رؤوس الأموال فكانت فرنسية أوربية ، و في سنة **1953** قفز عدد الشركات إلى **256** نتمركز بالجزائر أو العاصمة و ضواحيها .

ثانياً : مرحلة ما بعد الاستقلال :

أن الجزائر بعد الاستقلال واجهت في ميدان التأمين مشاكل أساسية نذكر منها :

عدم وجود تشريع خاص بالجزائر في ميدان التأمين .

نقص الإطارات الوطنية المخصصة في الميدان .

المراقبة الشاملة لعمليات التأمين من طرف شركات أجنبية خاصة الشركات المراوغة الفرنسية و هذا ما أدى إلى تسرب كتلة هامة من الأموال خارج حدود الوطن كشركة للبلاد . و قد امتدت هذه المرحلة لغاية تأسيس احتكار الدولة على عمليات التأمين .[1]

1) التأمين في ظل الإصلاحات :

إن تطهير قطاع التأمين حظي بأولوية كبيرة من أجل حماية مصلحة الوطن و قد يدعم هذا بإصدار :

- قانون **197/63** الصادر في **8 جوان 1963** الذي يتعلق بإعادة التأمين القانوني و الإجباري . هذا القانون يجبر جميع شركات التأمين بإسناد عمليات التامين للصندوق الوطني للتأمين و إعادة التأمين **(CAAR**.[2]

- قانون **201/63** الصادر في **08 جوان 1963** المتعلق بالالتزامات و الضمانات المطلوبة من شركات التأمين الممارسة لنشاطها في الجزائر .

[1] درار عياش ،مرجع سبق ذكره، ص 75 .

[2] الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 8 جوان 1963 .

- **1966** ، **1975** و **1980** كانت سنوات بارزة في ميدان التأمين الجزائري :

ففي سنة **1975** تم إلغاء القوانين السابقة و عوضت في **1980** بالقانون رقم **7.80** الصادر في **09أوت 1980** حيث أشار في إطار سياسة الإصلاح لقطاع التأمين المقررة في سنة **1963** حيث تم اعتماد **17** شركة منها : [1]

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الزراعي ،**CCRA** .
- الشركة الجزائرية للتأمينات **SAA** .
- الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين **CAAR** التي أنشأت عن طريق قانون **63-197** الصادر في **1963** .

2) تأسيس احتكار الدولة على عمليات التأمين : [2]

محتوى القوانين المشكلة في **1963** لم تسمح إلا بتدخل محدود للسلطات العمومية حيث كانت شركات التأمين أجنبية لهذا السبب ثم تشكيل الدولة عام **1966** أمر رقم **27-66 في ماي 1966** الاحتكار المشكل أذن اقتصر على الدولة في حق استغلال عمليات التأمين بواسطة المؤسسات الوطنية ، و هذا ما أدى بسبعة عشر شركة تأمين إلى سحب اعتمادها ما عدا الشركة الجزائرية للتأمين **SAA** : الشركات المختلطة التي تم تأمينها ، أمّا الشركات الأخرى فقد أوقفت نشاطها . الشركات على شكل تعاونيات كانت في هذه الأثناء مسموح لها بالنشاط استثنائياً رغم الاحتكار . هذا ما يفسر سبب وجود شركتين وطنيين تضمنان تغطية الأخطار (**SAA.CAAR**) .

هذا الاستثناء حتى عام 1973 تاريخ اصدار المرسوم 64-73 الصادر في 28 ديسمبر 1973 و المتضمن قانون المالية لسنة 1974 .

[1] و[2] الجريدة الرسمية ، الأمر 27ماي 1966 و المتضمن تأميم الشركة الجزائرية للتأمين .

المادتان 25 و 26 الذي حدّد بأن المؤسسات التعاونية أو على شكل تعاون لا تستطيع تلخيص لمنخرطيها إلى بواسطة عقود التأمين المرسلة لحساب **SAA.CAAR** .

– الصندوق الوطني للتأمين و إعادة التأمين **CAAR** المكاف بمنح الحصة القانونية و كل عمليات التأمين .

– الشركة الجزائرية للتأمين **SAA** مكلفة بممارسة جميع عمليات التأمين المباشرة .

– التعاونيات .

- **MAATEC** مكلفة بتأمين جميع أخطار منخرطي التربية و التعليم و العمال .
- **CCRMA** مكلفة بتغطية الأخطار الفلاحية حالياً تتكفل أيضاً بتغطية أخطار السيارات .
- هذه الهيكلة لم تغيّر ، في المقابل سوف تتحمل إعادة التنظيم الذي سوف ينجر في سنة **1976** و معظم الوكالات كانت موزعة حسب المدن الكبرى كالجزائر العاصمة و وهران و عنابة مما نتج عنه عدم توازن في توزيع شركات التأمين و بالتالي عرف التأمين تطور غير منسجماً ، و قد تميز من خلال هذه الفترة بما يلي :

تمركز نشاطات التأمين في أيدي الشركات الأم .

عمليات التأمين كانت تهدف إلى تنمية الطلب الافتتاحي لقطاع حديث في أوج التوسع كانت مساهمته جد متواضعة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

3)**التخصص** :[2]

إن أحسن تسيير و إستراتيجية اقتصادية لتطور التأمين هو إعادة هيكلة السوق الوطنية للتأمين عن طريق تخصيص صارم للمؤسسات التأمينية و هو إلغاء ميكانيزمات السوق و للقيام بهذا الإجراء يكون وفق النصوص القانونية حيث أن السلطات العمومية قررت :

[1] الجريدة الرسمية رقم 39 ، الصادرة في 14 جوان 1983 .[1]

[2] القرار الصادر في 21 ماي 1975 من الجريدة الرسمية .

إعادة هيكلة نشاط إعادة التأمين المطبق إلى غاية سنة **1973** و تحويلها إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين **(SAA)** و **(CAAR)** و ذلك وفقاً للقرار الوزاري **828** الصادر في **21 ماي 1975** من طرف وزارة المالية .

و يتمثل الهدف الأساسي من خلال هذا الإجراء هو :

- إلغاء المنافسة بين شركات التأمين .
- تخصيص كل شركة عن طريق التطبيق المقتصر على عدد الأخطار .

المطلب الثاني : سوق التأمين في الجزائر

منذ بداية التسعينات حقق قطاع التأمين في الجزائر قفزة نوعية حيث تمكنت شركات التأمين من الاكتفاء الكلي في مجال تأمين السيارات و منه دخلت في منافسة قوية مع الشركات التأمينية الأخرى و ذلك جراء العولمة التي اكتسحت كل الأسواق العالمية للتأمينات ، كما أدى ارتباط هذه الأسواق بالتقريب الكلي لاحتياجات المستهلكين لمنتج التأمين و منه أصبحت كل دولة تعمل لتطوير هذا القطاع . و ذلك من خلال إعادة هيكلته ومن بين هذه الدول نجد الجزائر .

أولاً : تعريف سوق التأمين : [1]

إن سوق التأمين هو عبارة عن مجموع الشركات التي نقوم بعرض المنتجات التأمينية للمؤمن لهم ، و عند جمع أقساط التأمين تقوم هذه الشركات بعمليات التعويض و منه يمكن تعريف سوق التأمين :

1) سوق التأمين هو شركات في شكل منظمة اقتصادية تتميز بصفة مهنية تقوم بعمليات التأمين حيث نعقد اتفاق مع عدد من المؤمن لهم المعرضين للمخاطر و تتعهد بتعويض لهم في حالة وقوع الحوادث .
2) نستنتج بأن سوق التأمين هو تجمع لعدد من شركات التأمين التي تقوم بعقد اتفاق مع مجموعة من الأشخاص بهدف حمايتهم من الأخطار .

[1] أ. خالد الخطيب ، الأسس النظرية و التنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر ، جامعة وهران ، 2011 ، ص 49 .

ثانياً : خصائص سوق التأمين في الجزائر

تتمثل خصائص التأمين في الجزائر في النقاط التالية :1

1) **على الصعيد المؤسسي :** تتم إدارة قطاع التأمين من خلال عدد من النصوص القانونية التي تعالج مختلف الحالات المرتبطة بنظام التأمينات .و من بين هذه النصوص القانونية نجد القانون 1995/01/25 الخاص بالتأمينات و الذي ساهم في وضع الشكل التنظيمي الحالي لانفتاح سوق التأمينات .

2) **على صعيد تنظيم شركات التأمين :** تتعلق منتجات التأمين المسوقة في سوق التأمين الجزائري بالاستناد على التأمينات الإجبارية و هذا يعني ضعف حصة قطاع التأمين في تكوين المنتج الداخلي الخام للدولة كما عرفت هذه الشركات نقص في التكوين و التسيير .

3) **ضعف النشاط :** يعتبر معدل أقساط التأمين في سوق التأمين الجزائرية ضعيف إذ بلغ 0.8% مما يصنف الجزائر في المرتبة 83 عالمياً سنة 2010 و هذا يدل على أن الصناعة التأمينية في الجزائر شبه منعدمة .[1] و هذا راجع إلى وجود تشجيع من طرف المؤسسات التأمينية الجزائرية .

4) **هيمنة الشركات العمومية :** عرف قطاع التأمين هيمنة شبه كلية من طرف الشركات العمومية التي تحوز على ثلاثة أرباع رقم الأعمال الوطني للصناعة التأمينية و منه نستنتج بأن عدم وجود منافسة بين الشركات التأمينية و عدم إتباع الفرص لنشاط الشركات التأمينية الخاصة الأمر الذي يؤدي إلى تراجع تطور هذا القطاع .

5) **سيطرة فرع التأمين على الخسائر على مجموع نشاطات التأمين :** عرف سوق التأمين في الجزائر احتكار من طرف فرع التأمين على الخسائر ، و يبرز ذلك بزيادة حصص التأمين على السيارات و المركبات ، باعتباره تأمين إجباري و الذي يمثل 50% من السوق ، في حين أن التأمين على

[1] خالد الخطيب،مرجع سبق ذكره ، ص 46-47 .

الأشخاص لا يمثل إلى 9% من سوق التأمين . و هذا دلالة على أن نشاط التأمين في الجزائر محصور في مجال واحد و يمكننا تبرير هذا بإبراز عدة أسباب منها : [1]

- معظم أقساط التأمين لفراغ الخسائر مصدرها التأمين على السيارات و المركبات ، و من المعلوم أن التأمين على المركبات إجباري على مالك هذه المركبة , بالإضافة إلى ذلك ارتفاع عدد السيارات في الجزائر خاصة في هذه السنوات الأخيرة نتيجة زيادة الأجور للموظفين و البيع بالتقسيط للمركبات .
- اهتمام الأشخاص بالتأمين على الخسائر المحتملة على البضائع و كذا المحاصيل الزراعية .
- غياب الوعي التأميني لدى المواطن الجزائري .

6) **ضعف فرح التأمين على الأشخاص** : يبقى فرع التأمين على الأشخاص بصفة عامة ضعيف جداً و هذا راجع لضعف الثقافة التأمينية في الجزائر ، حيث تنحصر بنسبة بين 8% و 9% من حصة سوق التأمين الجزائرية .

7) **ضعف الاستثمارات الأجنبية** : إن قطاع التأمين في الجزائر عرف نقص في الاستثمار الأجنبي في مجال التأمين ، وهذا راجع لمجموعة من العقبات التي تقف أمام المستثمر الأجنبي نذكر منها :

- بيروقراطية الإجراءات ، حيث أن إنشاء مؤسسة تأمين أمر جد معقد .
- تكاليف العقار و ارتفاع أسعار البيع و الإيجار للمستثمر الأجنبي .
- النظام المالي و البنكي غير الملائم .
- انعدام التحفيزات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية .

8) استقرار الكثافة التأمينية : يتسم سوق في الجزائر بكثافة تأمينية ثابتة و هذا نتيجة اعتمادها على وعاء تأميني واحد و هو التأمين على السيارات و المركبات .[2]

[1]و2 بلقوم فريد ، تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر ، جامعة وهران ، 2012، ص 6-7 .

المطلب الثالث : شركات التأمين الجزائرية و أشكالها :

أن شركات التأمين الجزائرية لها دور مهم في الاقتصاد الوطني من خلال استثمار الأموال الفائضة عن التعويضات اللازمة ، و هذا ما دفع و ساهم بشكل واضح في كيان الدولة الاقتصادي و القانوني إضافة إلى التأثير الفعال في السوق المحلية و الدولية .

و لذلك كان إلزام علينا أن ندرس كل من مفهوم شركات التأمين و أشكالها حسب ما حددها المشرع الجزائري .

أولاً : مفهوم شركات التأمين الجزائرية : [1]

شركات التأمين هي نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج فهي مؤسسة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها ، كما أنها مالية أي تحصل على الأموال من المؤمن لهم ، لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه ، و ذلك إما بطريق مباشر أو غير مباشر إذن فهي مؤسسات تأمينية ذات سمة مزدوجة مالية و تأمينية .

أما عن أشكال هذه الشركات فقد نصت المادة 215 من الأمر المتعلق بالتأمينات على أنه : " تخضع شركات التأمين أو إعادة التأمين في تكوينها إلى القانون الجزائري و نأخذ أحد الشكلين الآتيين : شركة ذات أسهم ، شركة ذات **شكل تعاضدي** ، غير أنه عند صدور هذا الأمر يمكن للهيئات التي تمارس عمليات التأمين دون أن يكون غرضها الربح أن تكسبي **شكل التعاضدية** .

ثانياً : أشكال شركات التأمين الجزائرية :

1) شركات التأمين المتخذة شكل شركة ذات أسهم :

[1] المادة 215 من الأمر المتعلق بالتأمينات في الجزائر سنة 1993 .

تتخذ شركة التأمين شكل شركة ذات أسهم ، و تخضع بذلك للأحكام العامة المنصوص عليها في التعاون التجاري بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها و المنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات و طبقاً للقانون التجاري المعدل و المتم بمقتضى المرسوم التشريعي رقم **93-08** المؤرخ في **25 أفريل 1993** شركة المساهمة هي شركة ينقسم رأس مالها على حصص و لا يقل عدد شركائها عن سبعة ما لم يكن رأس مالها عمومياً و يحدد رأس مال شركة التأمين التي تأخذ شكل المساهمة كما يلي :

200 مليون دينار جزائري بالنسبة إلى شركات المساهمة التي تنفرد بممارسة عمليات تأمين الأشخاص و لا تمارس تنازلات عن إعادة التأمين في الخارج .

540 مليون دينار جزائري بالنسبة إلى شركات المساهمة التي تمارس جميع أنواع التأمين و إعادة التأمين و من ذلك التناول عن إعادة التأمين في الخارج و يتولى إدارة شركة المساهمة ، مجلس إدارة يتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ، و من أثني عشر عضواً على الأكثر و تنتخب الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية القائمين بالإدارة لمدة ست سنوات على الأكثر و يمكنها عزلهم في أي وقت و لشركة التأمين التي تتخذ شكل شركة المساهمة جمعيات مساهمين و هي الجمعية العامة العادية التي تجتمع مرة على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التي تسبق قفل السنة المالية ، و الجمعية العامة غير العادية تختص وحدها بصلاحيات تعديل القانون الأساسي في كل أحكامه .

2) شركة التأمين ذات الشكل التعاضدي : [1]

الشركة ذات الشكل التعاضدي هي شركة ذات خصائص تدور بين شركة المساهمة و هي شركة تجارية رأسمالية أي قائمة على رأس مال ممثل في أسهم و الشركة التعاضدية ، و هي شركة مدينة تضمن الأمان لأعضائها دون البحث عن الربح لأن أعضاءها تجمعهم اعتبارات مهنية مثل الموظفين أو الفلاحين أو عمال قطاع البناء أو قطاع الصحة و ما إلى ذلك و لكن تبقى الشركة ذات الشكل التعاضدي مقتربة إلى

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-08 من الجريدة الرسمية 1993 .

حد كبير من شركة المساهمة . لأن نشاطها يفرض عليها طرق تسيير ذات طبيعة تجارية خاصة إذا كان نشاطها يغطي فروعاً عديدة للتأمين كالتأمين على الأشخاص و التأمين من الأضرار و الشركة ذات الشكل التعاضدي تسير بدون أسهم لذلك فإن الأموال الضرورية لمزاولة نشاطها تجمع عن طريق الاشتراكات التي يقدمها أعضاؤها عن طريق الاقتراض و بذلك تتكون الأموال التأسيسية للشركة .

و يتم تسديد الأموال المقترضة بصفة تدريجية عن طريق الاقتطاع من الخصيلات ، تكون هذه الأموال مخصصة للمصاريف الاستثنائية و ليس لدفع التعويضات عند وقوع الكوارث ، فهده لا تدفع الأمن

الاشتراكات التي قد تكون تابثة و قد تكون متغيرة فتختلف من سنة إلى سنة أخرى بحسب ما يواجه الشركة من التزامات نحو أعضائها .

و بصفة عامة يجب أن تكون الاشتراكات كافية للوفاء بهده الالتزامات فإذا كانت غير كافية لدفع التعويضات و تغطية الأضرار فإن للشركة أن تطلب اشتراكات إضافية أو تخفض التعويضات و الأموال التأسيسية للشركة ذات الشكل التعاضدي .

ثالثاً : دور شركات التأمين الجزائرية :

1) دور شركات التأمين الجزائرية في الاقتصاد : [1]

- وسيلة لتكوين رؤوس الأموال :

يعتبر التأمين نوعاً من أنواع الادخار لكنه اجباري يقتطع المؤمن من المؤمن له مبلغ أو جزء صغير و بصفة دورية من دخله ، مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند استحقاقه . و لرؤوس الأموال أهمية للمؤمن لهم فهي تمثل ضماناً لاستيفاء حقوقهم ، لدى يلزم القانون شركات التأمين باستثمار ذلك الاحتياطي ، بما يحقق في النهاية مصلحة المؤمن لهم و هناك أهمية أيضاً على مستوى الاقتصاد الوطني حيث تنمية و

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-08 من الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره .

تجعله يزهر . فشركات التأمين ثروة الاقتصاد الوطني برؤوس الأموال باستثمارها في المشروعات التي تعود بالنفع على أفراد المجتمع ، و يمكن إعطاءها في شكل فروض للدولة أو الأشخاص تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

- وسيلة لتمويل المشاريع و تشجيع الاستثمارات :

يقوم التأمين بتمويل المشاريع الاقتصادية و ذلك عن طريق الأموال الضخمة التي يوفرها العائد من الاحتياطات مما يؤدي إلى الزيادة في إقامة مشاريع اقتصادية جديدة و بالتالي خلق فرص عمل جديدة و زيادة الإنتاج و تشجيع استثمار رؤوس الأموال و تجنب تجميدها و ذلك عند ما يريد رجال الأعمال تجنب تجميد جزء من رأسمالهم لمواجهة الأخطار المختلفة المتحمل وقوعها ، و ذلك بدفعهم قسطاً معيناً لتحقيق ضمان ضد الخسائر المالية ، لأن الشركة التي لا تعتمد على وسيلة التأمين تضطر إلى تعطيل جزء من رأسمالها لمواجهة هذه الأخطار مما يؤدي إلى تعطيل الاستثمارات .

- مساهمة شركات التأمين في ميزان المدفوعات :

إن ميزان المدفوعات يوضح المركز المالي و الوضع الاقتصادي للدولة ، إذ أنّ أثر التأمين في ميزان المدفوعات يتمثل في رصيد العمليات التأمينية التي تخضع لعملية مقايضة بين أموال التأمين الصادرة و أموال التأمين الواردة .

و تجدر الإشارة إلى أنّ هناك دولة مصدرة للخدمة التأمينية تتحمل سنويا ثمن الحماية التي قدمت إليها من طرف الدولة المؤمنة ، هذه الدول المستوردة للخدمة التأمينية تكون مقبوضاً من الخدمة التأمينية أقل من مدفوعاتها .[1]

[1] خليفي عبد الرحمان ، الوجيز في الضمان الاجتماعي ، دار النشر والتوزيع عنابة ، 2008 ، ص 29

2) دور شركات التأمين الجزائرية في المجال الاجتماعي : [1]

- أثرها في تحقيق توازن السوق :

يدفع العاملون أقساطاً لتأمين البطالة من دخلهم خلال فترة الرواج التي تتمتع بها الدولة حيث يكون هناك طلب على اليد العاملة ، هذا يقلل من القدرة الشرائية . و بالتالي خفض في الطلب أي انخفاض في أسعار السلع ، أماّ أثناء فترات الكساد يحدث تسريح لليد العاملة التي تصبح في حالة بطالة فتصرف لهم تعويضات تزيد من القدرة الشرائية و التأمين يساهم في حلّ مشكلة البطالة ، إضافة إلى حالات التضخم .

- أثرها في زيادة الإنتاجية :

تلعب شركات التأمين دورا هاماً في مجال زيادة الإنتاج ، حيث يبعث التأمين الطمأنينة و الأمن للعامل فالتأمين على الحياة يهيئ للمؤمن له أو للمستفيد مبلغاً من المال أو إيرادا مرتباً عند حلول الخطر المؤمن منه ، لأن الرغبة في الحصول على الأمان رغبة أساسية غريزية لدى كل إنسان و ليس من شك في أن التأمين يقدم هذا الأمان للمؤمن له .

و نظراً للثقة التي يبعثها في روح المؤمن لهم ، يحقق مصلحة اجتماعية عامة فيمنحه الأمان للمؤمن لهم يحقق التأمين ازدهار الاقتصاد الوطني ، و يصبح أداة لزيادة الإنتاج في المجتمع فهو يؤدي إلى المحافظة على عناصر الإنتاج خاصة اليد العاملة و رؤوس الأموال .

و يجدر الإشارة هنا إلى تشابه نظم التأمين و المخاطر التي يغطيها و الأسس الفنية التي ترتكز عليها يؤدي بالضرورة إلى تشابه الكثير من قواعده و أحكامه بين الدول و يساعد هذا التقارب ارتباط شركات التأمين المحلية بشركات التأمين الدولية سواء لأنها تعيد التأمين لديها أو لأنها تشترك معها في تغطية نفس

[1] نقلا عن www.malina .yahoo 7.com ، مرجع سبق ذكره .

المخاطر التي يمتد نطاقها لأكثر من دولة ، مثل مخاطر الشحن و النقل .

أضف إلى ذلك دور التأمين في العمل على ازدهار و نمو التجارة العالمية الدولية من خلال تشجيعها بالتأمين عليها .

هذا و يقوم التأمين أو الشركات التأمينية على وجه الخصوص بالمحافظة على القوة الإنتاجية سواء كانت بشرية أو مادية و ذلك خلال دراسة المخاطر التي تتعرض لها ، وبهدف الحدّ من تحقق هذه المخاطر عن طريق تلاقي أسبابها و العمل على تجنب وقوعها ، فيؤدي التأمين إلى انصراف و تفرغ المشرفين على الوحدات الاقتصادية لرسم السياسات الإنتاجية في جو يسوده الأمان على التبوء مما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية .

تمكن الشركات التأمينية من إجراء تقديرات سليمة بالنسبة لتكلفة الإنتاج و ذلك عن طريق تغطية الأخطار المستقبلية و التي تؤثر بلا شك في تكلفة الإنتاج و يدخل قسط التأمين كتكلفة مقابل هذه الأخطار .

و أخيراً يوفر الضمانات لرأس المال و استمراره في أداء دوره الحيوي في الاقتصاد عن طريق الوطنية التعويضية التي يقوم بها التأمين .

- أثرها في تحقيق عوامل الوقاية :

رغم أن الهدف المباشر لشركات التأمين هو تعويض المؤمن لهم عن الخسائر التي تلحق بهم ، إلاّ أنها [1]

[1] نقلا عن www.malina .yahoo 7.com ، نفس المرجع السابق .

تؤدي دوراً آخر بطريقة غير مباشرة هو الوقاية من المخاطر و العمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث عن طريق تلاقي أسبابها ، و العمل على تجنب وقوعها بحيث أصبح التأمين عاملاً من عوامل الوقاية في المجتمع .

المبحث الثالث : الحسابات و القوائم المحاسبية و المالية لشركات التأمين الجزائرية

تعتمد شركات التأمين الجزائرية على قوائم محاسبية و مالية لتبين الوضعية المالية و كذا التزاماتها من خلال هذا المبحث توضح النقاط التالية :

المطلب الأول : الميزانية المالية لشركات التأمين في الجزائر

تتمثل ميزانية شركات التأمين في جدول يوضح حالة ذمتها المالية في مدة زمنية معينة و تأخذ بذلك جدول يحتوي على الأصول و الخصوم .

أولاً : حسابات الأصول : و تشمل

1) **الاستثمارات** : تعالج الاستثمارات محاسبياً في المخطط الوطني المحاسبي للتأمينات كما في المخطط الوطني المحاسبي ، فهي تزيد في الجانب المدين و تنقص في الجانب الدائن .
2) **المخزونات** : فهي الأخرى مثلها مثل الاستثمارات فهي تزيد في الجانب المدين و تنقص في الجانب الدائن .
3) **الذمم** : (الحقوق) يسجل محاسبياً بنفس تسجيل حساب الاستثمارات و حساب المخزونات . حيث يتفرع إلى : حساب حوادث و نفقات للاستلام على التنازل و يسجل محاسبياً كما يلي : [1]

د/حوادث و مصاريف الاستلام على التنازل
د/حوادث على عائق معيدي التأمين

- و الحساب الآخر حساب حوادث و مصاريف على إعادة التنازل و يسجل محاسبياً كما يلي :

[1] مقابلة شخصية مع مدير وكالة الشركة الجزائرية للتأمين بدائرة جامعة ، ولاية الوادي ، يوم 23 ديسمبر 2013 على الساعة 10:45 .

	د/حوادث و مصاريف الاستلام على التنازل
	د/حوادث على عائق معيدي التأمين

ثانياً : حسابات الخصوم : و تشمل ما يلي : [1]

1) **الأموال الخاصة** : و تشمل حساب مؤونة تقنية و يتفرع هذا الحساب على :

- حساب مؤونة الضمان و يتم التسجيل المحاسبي كما يلي :

	د/ مخصصات مؤونة الضمان
	د/ مؤونة الضمان

- حساب مؤونة الأخطار الاستثنائية : و يتم التسجيل المحاسبي كما يلي :

	د/مخصصات استثنائية
	د/مؤونة الأخطار الاستثنائية

- حساب مؤونة مكملة إجباريا بالزبون التقنية و تسجل محاسبياً كما يلي :

	د/مخصصات استثنائية
	د/مؤونة الأخطار الاستثنائية

الديون : و يشمل ما يلي : [2]

- **الديون التقنية** : و يتفرع إلى الحسابات التالية :

[1] معلومات مقدمة من طرف موظف في فرع التأمين بولاية الوادي ، 2013 ، نفس اليوم

[2] معلومات مقدمة من طرف موظف بفرع التأمين لولاية الوادي ، مرجع سبق ذكره .

- حساب كوارث و نفقات الدفع على عمليات مباشرة .
- حساب حوادث و نفقات الدفع على القبول .
- حساب أقساط مصدرة محولة .
- حساب أقساط مقبولة محولة .
- ديون اتجاه المؤمن عليهم .

المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج هو عبارة عن وثيقة رسمية ، تسمح لنا بتحديد المجاميع الأساسية في دراسة نشاط و مردودية شركة التأمين ، حيث أنه يجمع مختلف العناصر المؤدية إلى تحقيق النتيجة و هو قائمة مالية تنقل للأطراف المعينة صورة مختصرة عن الأرباح و الخسائر في تاريخ محدد و تتضمن هذه القائمة كل المعلومات المحاسبية عن حجم و سير العمليات التي تجربها الشركة و كذا التدفقات الناتجة عنها خلال الدورة ، حيث يتكون من :

أولاً : الأعباء : و تشمل الحسابات التالية :[1]

ح/60 الحوادث : هذا الحساب يمثل التعويضات التي يجب دفعها للمؤمن لهم نتيجة وقوع الخطر و يتفرع إلى

ح/600 حوادث على عمليات مباشرة : يسجل في هذا الحساب الحوادث المصرح بها خلال السنة لصالح المؤمن لهم .

ح/601 حوادث القبول : يسجل في هذا الحساب المصرح بها و القيمة خلال السنة لصالح المؤمن لهم .

ح/603 النفقات المرفقة المرتبطة بالحادث : يسجل في هذا الحساب الأتعاب و النفقات الإضافية المصرح بها خلال السنة مثل أتعاب المحامي الغير المحاسبي .....الخ .

[1] حيدان رضا ، محاسبة التأمين ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2009 ، ص 47 .

ح/607 : طعون .

ح/608 حوادث على عاتق معيدي التأمين .

ح/67 عمولات مدفوعة للسماسرة و الوكلاء العاملون : يسجل في هذا الحساب مكافأة معيدي التأمين أو الوسطاء بمقتضى الاتفاقية في إعادة التأمين و يتفرع هذا الحساب إلى :

ح/670 : عمولات مدفوعة على القبول .

ح/673 : مشاركات مربحة مدفوعة كمعيدي التأمين .

ثانياً : الإيرادات : و تشمل الحسابات التالية :[1]

ح/70 أقساط مصدرة : يمثل هذا الحساب ، الأقساط المدفوعة من طرف المؤمن لهم و معيدي التأمين في مقابل خطرها ، و يتفرع هذا الحساب إلى :

ح/700 أقساط على عمليات مباشرة : يمثل هذا الحساب مبلغ الأقساط الصافية في عقود التأمين .

ح/701 أقساط مقبولة : يسجل في هذا الحساب مبلغ الاتفاقيات في إعادة التامين المتحصل عليها طرق المتنازلين .

ح/707 تخفيضات مطبقة على الأقساط .

ح/708 أقساط متنازل عنها .

ح/71 أقساط محولة : يتفرع هذا الحساب إلى :

[1] حيدان رضا ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

ح/710 أقساط محولة من السنوات السابقة : يسجل هذا الحساب الأقساط المحولة من السنوات السابقة و المسجلة في السنوات الحالية و الموجهة .

ح/715 أقساط للتحويل : يسجل في هذا الحساب ، أقساط للتحويل التي لا تسجل في السنوات الحالية و الموجهة لتغطية الأخطار تحت الضمان .

ح/72 عملات متحصل عليها من المانحين : بسجل في هذا الحساب المكافآت المستحقة من طرف معيدي التأمين و يتفرع إلى :

ح/720 عملات متحصل عليها على التنازل .

ح/721 عملات متحصل عليها على إعادة التنازل .

ح/722 مشاركات مستلمة على اتفاقيات مربحة .

ثالثاً :النتائج : و تشمل الحسابات التالية : [1]

ح/80 : هامش التأمين هو فرق بين مبلغ الأقساط المستلمة المحولة ، العمولات المقبوضة العمولات المدفوعة و مبلغ الحوادث .

ح/80 = (ح/70+ ح/72) – (ح/75 + ح/60 + ح/ 67) .

ح/83 نتيجة الاستغلال : هذا الحساب يسمح باستخراج الربح أو الخسارة الناتجة من مجموع العمليات الداخلية في نشاط المؤسسة .

ح/83 = (ح/80+ح/73+ح/74 +ح/77) – (ح/78+ح/61 +ح/62 +ح/63 +ح/64 +ح/65 + ح/66+ح/68).

فهو إذن يمثل الفرق بين الإيرادات و تكاليف الاستغلال .

[1] المخطط المحاسبي للتأمينات PCA

ح/84 : نتيجة الاستغلال : هذا الحساب يسمح بتحديد ربح أو الخسارة الناتجة عن العمليات التي تدخل في النشاطات العادية للمؤسسة .

ح/84 = ح/79 – ح/69 .

ح/88 نتيجة السنة المالية : يحدد هذا الحساب النتيجة الصافية المتحصل عليها من مجموع النشاطات العادية و كذا النشاطات الاستثنائية للمؤسسة .

و يتفرع على :

ح/800 النتيجة الخام للسنة المالية .

ح/888 مخصصات مؤونات الضمان .

ح/ 889 ضرائب على الأرباح .

المطلب الثالث : الملاحق [1]

تلتزم الشركة الجزائرية للتأمين بتكوين و إعداد ملحق خاص فيها كونه وثيقة محاسبية تعمل على توفير المعلومات الدالة و تسهيل المعلومات الاقتصادية و المالية للمساهمين و الشركات و تلتزم الشركة من خلاله بعرض حساباتها بطريقة موحدة كما أنه يستخدم لفهم الميزانية و جدول حسابات النتائج أو تكملة للمعلومات التي وردت فيها .

كما تستخدم هذه الملاحق أو التظهيرات لإضافة شروط جديدة على عقد التأمين أو إلغاء أو تعديل بعض شروط الوثيقة .

و التظهير أو الملحق مصطلحات لهما نفس المعنى و كلاهما يؤدي مهمة إضافة أو إلغاء أو تعديل شروط في وثيقة التأمين .

كما يمكن إعطاء مثال عن ذلك في وثيقة التأمين ضد أخطار الحريق تستثني الأضرار الناشئة عن الزلازل و لكن يمكن إضافة هذه التغطية بواسطة تظهير يضاف إلى وثيقة التأمين .

[1] ثناء محمد طعيمة ، محاسبة شركات التأمين ، إتيراك للطباعة و التوزيع ، 2002، ص 297 .

و كذلك الأمر بالنسبة لتأمين الحياة حيث بالإمكان إضافة تغطيات كثيرة بواسطة التظهيرات أو الملاحق مثل إضافة تغطية الإعفاء من الأقساط أو العجز الكلي الدائم .

و في جميع الأحوال فإن التظهيرات التي تضاف إلى وثائق لها أولوية التطبيق إذ تعارضت شروطها مع شروط الوثيقة الأصلية ، إلا إذا كانت الشروط الواردة في هذه التظهيرات فعند ذلك يتم تطبيق شروط الوثيقة الأصلية .

و في الأخير فإن هذه الملاحق تعود إليها شركة التأمين في مراجعة الوضعية المالية .[1]

[1] نقلاً عن ingaza.edu.ps بتاريخ PM21:46,2014/04/20

خلاصـــــة

بعد استعراض مفاهيم حول التأمين نستخلص أن

- ✓ التأمين هو نظام من الأنظمة المعاصرة ، يضم عدد كبير من الأشخاص يجمعهم هاجس التحسب بخطر معين سعياً لتوفير الضمان و الاستقرار.
- ✓ للتأمين أنواع تتعدد بتعدد الأضرار التي تلحق بالأفراد .
- ✓ يساهم التأمين في تشجيع المشاريع الاقتصادية و ضمان استمرارها .
- ✓ يعتبر التأمين الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار الاجتماعي ، و بذلك من خلال حماية الأفراد من الأخطار .
- ✓ تلعب شركات دور الوسيط بين المؤمن عليه و المؤمن لهم ، كما تقوم بادخار أقساط التأمين لمواجهة الأخطار .
- ✓ تطور نشاط التأمين في الجزائر عبر مراحل ،الأمر الذي أدى ازدهاره و إبرازه دوره الفعال في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد .
- ✓ تتمتع الجزائر سوق تأمين إذ يتكون من مجموعة من الشركات التي تعمل على حماية الأفراد .
- ✓ تعتمد شركات التأمين الجزائرية على مجموعة من القوائم المحاسبية و المالية و التي توضح الوضعية المالية للشركة .

تمهيد

إن فعالية شركات التأمين تظهر من خلال الأنشطة التأمينية التي تساهم في الاقتصاد الوطني وكونها تنتمي الى الشركات المالية جعل منها مركز مالي جيد وقادرة على الوفاء بالتزاماتها المحددة في العقود المبرمة بينها وبين المؤمن لهم وتحقق بذلك فائض نقدي

وقد تم اختيار الشركة الجزائرية للتأمين لتقييم ادائها كونها ذات أسبقية في الميدان التأميني بالمقارنة مع الشركات الأخرى بالإضافة الى سمعتها الحسنة عل الصعيد الوطني

وسنتطرق اليها من خلال هذا الفصل والذي يتكون من ثلاث مباحث

المبحث الأول : التعريف بالشركة الجزائرية للتأمين

المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين

المبحث الثالث : تحليل الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمين

المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمين

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين من أبرز شركات التأمين التي لها صدى كبير على المستوى الاقتصادي باعتبارها شركة مالية ذات رأسمال وتعدد فروعها .

المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين

يمكننا تعريف الشركة الجزائرية للتامين كما يلي:

أولا: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين

جدول رقم 01: تقديم الشركة الجزائرية للتامين

الشركة الجزائرية للتأمين	
سنة التأسيس	1963
رأس المال المدفوع	38,000,000,000 دج
العنوان	05 شارع أرنستوشي غيفارا–الجزائر
الهاتف	021714760-021712323
التلفاكس	021712216
البريد الإلكتروني	SAA@wisaal.com.dz
الموقع على الانترنيت	http://www.SAA.com.dz
المدينة والدولة	الجزائر العاصمة–الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على المعلومات السابقة

ثانيا: لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمين

أنشأت الشركة الجزائرية للتأمين بموجب القانون 198/63 المؤرخ في12 ديسمبر 1963 وبدأت ممارسة

نشاطها الفعلي على شكل شركة مختلطة مصرية جزائرية في سنة 1964 ثم خضعت للتخصص انطلاقا من 1976 إلى غاية 1984 بهدف تحسين خدماتها العامة المقدمة للمؤمن لهم وأسندت لها الدولة مهمة تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السيارات و الأشخاص وهذا من أجل إنشاء وتطوير شبكات توزيع وثائق التأمين والاقتراب من الزبائن وفتح وكالات جهوية عبر كامل التراب الوطني [1]

المطلب الثاني: مهام الشركة الجزائرية للتامين

من بين مهام الشركة ما يلي:[2]

أولا: عرض ضمانات للزبون على الأخطار الممكن أن تلحق به في حياته الاجتماعية والمهنية ، إذ تقوم بتنظيم نشاط التأمين بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن .

ثانيا: أن شركة SAA مرتبطة بالتطور للبلاد وترتكز على إستراتيجية توسيع القاعدة الصناعية.

ثالثا: ممارسة كل عمليات التأمين .

رابعا: تمويل المشاريع الإنمائية .

خامسا:العمل على دراسة سوق التأمينات واقتراح مقاييس فعالة لمؤازرة الإقتصاد فـي إطار سياسة البلاد القيام باستشارات سياسية و اجتماعية .

سادسا: تستعمل سياسة الادخار وتساهم وتشارك كمستثمر تأسيسي .

سابعا: تنويع محفظة الشركة وتوسيع نشاطها ، ذلك بتغطية الأخطار الصناعية البسيطة على الأشخاص و غيرهم .

[1] معلومات مقدمة من طرف موظف في وكالة التامين بدائرة جامعة ، بتاريخ 04\05\2014 على الساعة 09:05 am .

[2] نقلا عن WWW.SAA.DZ في 25\04\2014 ، pm11:00

المطلب الثالث: أهمية الشركة الجزائرية للتامين [1]

تحتل الشركة الجزائرية للتامين مكانة هامة في الإقتصاد الوطني نظرا للمهام الداخلية و الخارجية التي تقوم بها . ولعل ما يفسر ذلك هو المرتبة التي تحتلها الشركة في قطاع التأمينات ، لا سيما أنها احتلت المرتبة الاولى من حيث رقم الأعمال الإجمالي هذا في جهة ، ومن جهة أخرى تسيطر الشركة على 83% من رقم الأعمال للقطاع ككل سنة 2009، فمن أهم المهام التي أعطيت لشركة التأمينات، ومن خلال النتائج المقدمة من طرف الشركة قرر وزير التأمينات تطوير شبكة التوزيع الوطنية ، بإنشاء وحدات و وكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة الشركات الأخرى مثل : CAAR، CAAT وكذلك تشجيع الادخار في المدى الطويل و المساهمة في الإقتصاد الوطني وتوظيف رؤوس الأموال على شكل ودائع لدى البنوك . كما تم إعطاء الشركة حق سير الاحتياط والمقدر بـ01 % من مجموع الاحتياطات في كل شركات التامين الأخرى في الجزائر لإعادة التامين . ومع التوازن مع هذا ارتبطت مهمة تسيير الاتفاقيات الجزائرية مع شركات في مجال خدمة المعاشات، ونظرا للأبحاث التي تقوم بها الشركة في مجال التأمين و اطلاعها المتواصل على كل الاحتياطات التأمينية في الإقتصاد الوطني من جهة وتماشياً مع سياسات التنمية الإقتصادية من جهة أخرى و طرحت هذه الشركة الفعالة تغطيات وضمانات فيما يخص التامين الفلاحي وتطوير الانتاج الادخار والتقاعد وتسعى لفتح الشركة من أجل تأمين الحياة . كما أن الشركة عملت على إظهار أهميتها في مجال المساهمات و امتلاك الأسهم وتشغيلها بحيث تقدم مساهمتهم في شركات عدة بـ 351 ,59 مليون جزائري .

[1] معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة جامعة للتامين saa يوم 2014\04\10،10:30 pm

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين

يتكون تنظيم الشركة الجزائرية للتأمين من رئيس الشركة ومصلحة الإنتاج ، مصلحة الحوادث ، مصلحة المالية والمحاسبة ، حيث أن هذه المصالح تحت إشراف رئيس الشركة و الذي تسند إليه جملة من المهام باعتباره المسؤول الأول على تسيير شؤونها ، وسوف نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3

الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين

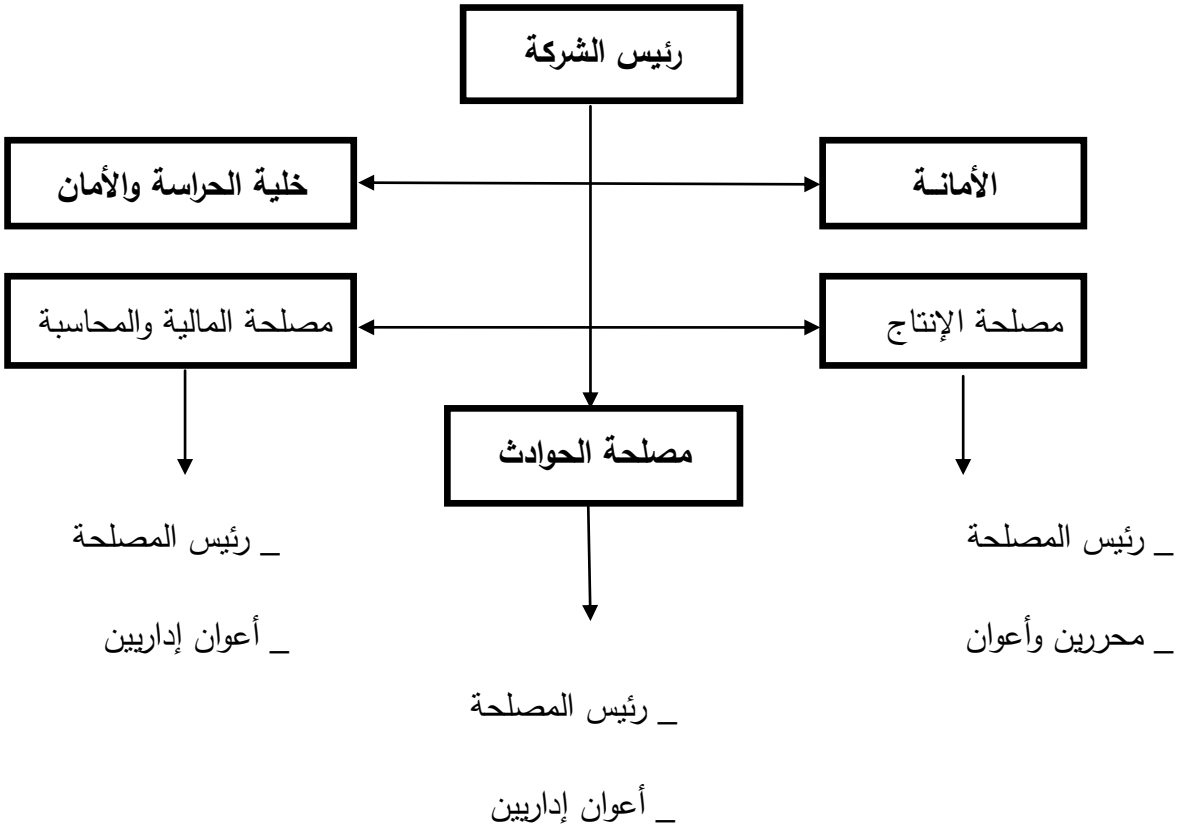

المصدر : معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة التامين بدائرة جامعة

المطلب الأول: مصلحة الإنتاج

تقوم هذه المصلحة بإنتاج بوليصات التأمين الخاصة بجميع المركبات المتعلقة بمحرك (سيارات ، شاحنات، حافلات ، عتاد الأشغال ، الجرارات).باستخدام البرنامج ORASS, هذا البرنامج يساعد على عملية حساب قيمة التأمين بطريقة آلية.

يتم اختيار نوع عقد التامين حسب عدد الضمانات كالتالي:

جدول رقم02

جدول يوضح عدد الضمانات

اسم التأمين	الضمانات	الملاحظات
ضد جميع الأخطار	المسؤولية المدنية \ السرقة والحريق الدفاع والمتابعة \ سرقة الراديو الركاب المنقولة \ كسر الزجاج	عمر السيارة لا يتجاوز خمس سنوات
ستة ضمانات	المسؤولية المدنية \ كسر الزجاج أضرار التصادم \ الدفاع والمتابعة الأشخاص المنقولة \ السرقة والحريق	أضرار التصادم لا يتجاوز عمر السيارة عشر سنوات
التامين الإجباري	المسؤولية المدنية الدفاع والمتابعة	الدفاع والمتابعة وهذا من اجل المحماة أو محضر قضائي

المصدر: معلومات من طرف وكالة التأمين لدائرة جامعة

مثال نموذجي : [1]

يتقدم السيد فوزي خبزي شركة التأمين SAA من أجل تأمين سيارته فيقوم المكلف بتأمين السيارات بطلب الوثائق الخاصة بالسيارة : البطاقة الرمادية (وصل إيداع بطاقة صفراء) و رخصة السياقة . و هذا للاطلاع عليها و إدخال المعلومات الضرورية في الحاسوب . قام هذا الزبون باختيار ستة ضمانات :

[1] مقابلة شخصية مع موظف في وكالة التامين بجامعة ولاية الوادي بتاريخ 12\05\2014 ، 10:10 am

الضمانات :

المسؤولية المدنية : 577.38 دج

كسر الزجاج : 550.00 دج

أضرار التصادم : 866.07 دج

الدفاع و المتابعة : 120.00 دج

الأشخاص المنقولة : 605.00 دج

السرقة و الحريق : 3.850.00 دج

تفصيل القسط :

إجمال القسط الصافي = 6.568.45 دج

الإضافات = 200.00 دج

الرسم على القيمة المضافة : (17%) = 1.047.78 دج

ص . خ . س = 23.32 دج

الطوابع = 543.00 دج

القسط الإجمالي =8.382.55 دج

المطلب الثاني : مصلحة الحوادث

يتم تصريح بالحادث في مدة معينة شرط أن لا يتجاوز 07 أيام من تاريخ وقوع الحادث ، وهناك نوعان المادية منها أو الجسمانية .[1]

أولا: وقوع الحادث المادي :

يتقدم المؤمن له إلى مصلحة الحوادث مرفق بالوثائق التالية :

1) عقد تأمين لسيارته .

2) البطاقة الرمادية .

3) رخصة السياقة للذي قام بالحادث سواء المؤمن أو غيره

مثال توضيحي:

- تبليغ بالحادث.

- ملء المعلومات الخاصة بالمؤمن له في وثيقة المعاينة الودية مع شرح ظروف الحادث.

- فتح ملف أصفر وندرجه في البرنامج الذي تعمل به شركة التامين

ثانيا: وقوع الحادث الجسماني: ويتم ذلك من خلال العمليات التالية :

1) تبليغ بالحادث.

2) ملء المعلومات الخاصة بالمؤمن له في وثيقة المعاينة الودية مع شرح ظروف الحادث.

3) تحقيق الأمن أو الدرك

4) فتح ملف أحمر وندرجه في البرنامج ORASS الخاص بالشركة

[1] مقابلة شخصية مع موظف في وكالة التامين بدائرة جامعة .

5)التسوية ويتم فيها تعويض الأضرار اللاحقة بالضحية في حالة الجروح أو الوفاة طبقا للجدول القانوني ويكون التعويض كالتالي :

- **في حالة الجروح** : لابد من توفر وثائق أساسية هي :

- كشف راتب الضحية لشهر في تاريخ الحادث .
- شهادة الحالة المدنية .
- شهادة طبية تحديد العجز عن العمل .
- تقرير الطبيب الشرعي .
- شهادة منح أو عدم التعويضات المسلمة من طرف صندوق الضمان اجتماعي وصاحب العمل .
- الفريضة بالنسبة للمتزوج .

_ **في حالة الوفـاة** : الوثائق المطلوبة:

- شهادة طبية تثبت الوفاة .
- شهادة عائلية .
- كشف الأجور .

شهادة مدرسية للطفل

المطلب الثالث : مصلحة المالية والمحاسبة

تتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة ومحاسب رئيسي ، ويتم على هذه المصلحة مراقبة الحسابات الخاصة بالشركة يوميا (إيرادات ومصاريف).[1]

[1] إجابة لبعض الأسئلة المطروحة على الموظفين بوكالة التامين جامعة .

أولا: جمع وحوصلة جميع العمليات المحاسبية بالشركة في تقرير شهري.

ثانيا: استقبال التقارير الخاصة بكشوف الرواتب للمواطنين ودفعها .

ثالثا: تسديد جميع المصاريف الخاصة بالشركة وتسجيلها : (مصاريف الخبرة ، الهاتف ، الكهرباء.)

رابعا: تحليل ميزانية الشركة والتنبؤ بالوضعية المالية لها.

المبحث الثالث: تحليل الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمين

تتمثل ميزانية الشركة الجزائرية للتأمين في جدول يوضح حالة ذمتها المالية في مدة زمنية معينة وتأخذ بذلك شكل جدول يحتوي على الأصول والخصوم

وفي هذا المبحث نوضح ما يلي:

جدول رقم 03

الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمين لسنوات 2007 – 2008 – 2009

وحدة القياس : دج

السنة	2007	2008	2009
الأصول	المبالغ	المبالغ	المبالغ
الأصول الثابتة			
قيم معنوية	55,455,159.09	55,305,159.09	5349927430
أراضي	29,569,954.92	29,569,958.76	3001995876
تجهيزات انتاج	1,458,662,262.00	1,525,335,998.15	167328169067
تجهيزات اجتماعية	30,477,961.21	53,819,412.11	5143003165
استثمارات قيد التنفيذ	452,582,955.20	414,330,015.64	29230058745
حقوق الاستثمارات	10,883,337,459.00	16,067,920,887.69	1577266202632
ديون الشركاء	3,384,013.68	4,495,673.05	8049300
مجموع الأصول الثابتة	12,913,469,765.10	18,150,777,104.49	1788327406224
الأصول المتداولة			
قيم الاستغلال			
مواد ولوازم	70,883,731.65	71,325,259.50	8154305526
المجموع	70,883,731.65	71,325,259.50	8154305526
قيم محققة			
ح,المدينة للخصوم	3,875,373.82	2,993,909.96	117556886
حقوق تقنية	151,906,847.80	151,699,477.64	15250894239
حقوق المخزون	88,923.50	962,504.39	21942826
تسبيقات لحساب	520,473,059.66	564,615,964.45	62379029527
تسبيقات الاستغلال	564,615,964.45	770,560,717.21	72291980541
ديون على الزبائن	279,556,466.56	285,381,029.53	30253496885
المجموع	2,089,272,303.09	1,776,213,603.18	180314900905
قيم جاهزة	570,647,243.56	305,906,436.87	32329449615
مجموع الأصول المتداولة	2,730,803,278.30	2,153,445,299.55	220798656046
المجموع	15,644,273,043.40	20,304,222,404.10	2009126062170
الخصوم	المبالغ	المبالغ	المبالغ
الأموال الدائمة			
الأموال المملوكة	3,694,367,809.01	4,655,776,861.77	456355010499

الأموال الجماعية	2,500,000,000.00	3,100,000,000.00	310000000000
الاحتياطات	9,000.00	1,222,501.57	3951877374
فروق اعادة التقدير	461,144,463.31	47,535,963.31	4753596331
مؤونات تقنية	581,384,634.71	612,534,262.99	67611556214
نتائج قيد التخصيص	33,925,843.71	401,120,400.11	52066326951
مؤونات الخسائر والتكاليف	123,041,646.39	494,907,161.65	18072902380
مصاريف اعدادية	(5,137,779.11)	(1,543,427.86)	101248751)
الديون الطويلة الأجل			
ديون الاستثمارات			
مجموع الأموال الدائمة			
الديون قصيرة الأجل	195,124,851.32	235,601,077.74	25623792985
ح،الدائنة للأصول	195,124,851.32	235,601,077.74	25623792985
ديون تقنية	3,889,492,660.33	4,891,377,939.51	481978803484
ديون المخزون			
محجوزات للغير	193,741.99	119,393.23	2302212
ديون تجاه شركاء	9,848,000,814.65	10,346,495,461.15	1126772128951
ديون الاستغلال	1,727,424.75	3,281,996.45	556832844
ديون تجاه المؤمن لهم وشركات	865,980,683.36	3,964,315,862.55	275767485590
اعادت التأمين	186,537,425.26	0.00	25012445253
تسبيقات بنكية	539,176,341.20	496,211,773.86	30479907871
	280,139,629.58	569,394,178.41	52791517365
	33,024,322.39	60,025,798.88	15764638600
مجموع الديون قصيرة الأجل	11,754,780,383.18	15,412,844,464.53	15,271,472,586.90
المجموع	15,644,273,043.40	20,304,222,404.10	20,091,260,621.70

المصدر : www.saa.com.dz

المطلب الأول : نسبة السيولة

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي . لذا تزود نسب السيولة معلومات مفيدة لشركات التأمين ، والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب السيولة في شركات التأمين:

جدول رقم 04

كشف نسب السيولة للشركة الجزائرية للتأمين خلال سنوات 2007-2008-2009

وحدة القياس: نسبة مئوية

النسبة	كيفية حسابها	2007	2008	2009
المؤونات التقنية للأصول السائلة	المؤونات التقنية÷ أصول سائلة	%101.88	%200.23	%209.13
الخزينة الحالية	الأصول السائلة ÷ ديون قصيرة الأجل	%4.85	%2.98	%2.12
السيولة القانونية	الأصول المتداولة ÷الديون قصيرة الأجل	%23.23	%13.97	%14.46

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معلومات مستخرجة من الشركة الجزائرية للتأمين

يلاحظ من خلال الكشف أن الشركة لا تتوفر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات للمؤمن لهم، غير أنها تزداد باستمرار حيث وصلت إلى نسبة 209.13 % سنة 2009 مما يدل على أن الشركة تحتاج إلى سيولة ولا تمتلك نقدية كافية لتغطية احتياجاتها الدورية ، كما نلاحظ أن قدرة الأصول المتداولة على سداد الديون القصيرة الأجل تتناقص باستمرار حيث بلغت 23.23%سنة

2007 وانخفضت لتصل إلى 14.46% سنة 2009 كما أنها تمثل مقدار الخسارة التي يمكن أن تتحملها الشركة عند تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية سائلة دون أن يؤثر ذلك على السداد الكامل للديون.

كما ان المعدل المقبول للسيولة يكون أقل من 100% هذا ما يدل على ان الشركة لديها سيولة واذا كانت تفوق 100% فإن الشركة بحاجة الى سيولة.

المطلب الثاني: نسبة النشاط

تقيس نسب النشاط مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها المالية المتاحة بفعالية وكفاءة في توليد العوائد من خلال استثمار أصولها، و فيما يلي نوضح نسب النشاط في شركات التامين:

جدول رقم 05

كشف نسب النشاط للشركة الجزائرية للتامين للسنوات 2007-2008-2009

وحدة القياس : نسبة مئوية

النسبة	كيفية حسابها	2007	2008	2009
الاحتفاظ	الأقساط الصافية ÷ إجمالي الإقساط	%95.94	%94.48	%93.78
تكلفة الحصول على رقم الاعمال	مصاريف التسيير÷ رقم الأعمال الإجمالي	%30.16	%26.47	%30.15
تكلفة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين ÷ رقم الأعمال الإجمالي	%22.43	%17.60	%17.31
تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث ÷ الأقساط الصافية للدورة الحالية	%75.98	%75.92	%80.94

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على معلومات من الشركة الجزائرية للتامين

من خلال كشف نسب النشاط نلاحظ أن موارد الشركة الجزائرية للتامين تتشكل من الأقساط المقدمة من طرف المؤمن لهم نظير الخدمة التأمينية التي تقدمها لهم، فالشركة احتفظت بنسبة كبيرة من الأقساط الإجمالية بنسبة 95.94%سنة 2007 والتي انخفضت تدريجيا خلال السنوات الموالية لتصل إلى نسبة 93.78 % سنة 2009، مما يدل على أن الشركة قامت بالتخلي عن نسبة من أقساط المؤمن لهم إلى شركات أخرى مما يدل على أن الشركة انتهجت سياسة التنازل عن بعض مبالغ أقساطها لصالح شركات إعادة التأمين لتفادي أي تأخير في دفع التعويضات.

وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يتبين أن نسبة تكلفة الحصول على رقم الأعمال قد تراوحت بنسبة 30.16% سنة 2007 و 26.47% سنة 2008 ، ثم نسبة 30.15 % سنة 2009، والذي يفسر بشروع الشركة في تحويل أجور مستخدميها من الثبات إلى التغير وذلك وفقا لرقم أعمالها المحقق.

نلاحظ انخفاضا في حجم تكلفة مصاريف المستخدمين مقارنة مع تكاليف التسيير، حيث أن تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال في تدني مستمر خلال السنوات الثلاثة، وهذا راجع لانخفاض مصاريف المستخدمين من جهة وارتفاع رقم الأعمال من جهة أخرى

كما نلاحظ ان تكلفة الحوادث في ارتفاع مستمر وهذا ما يدل على ان الشركة تقدم عدد كبير من التعويضات للمؤمن لهم.

كما ان المعدل المقبول للنشاط يرتكز على نسبة الاحتفاظ حيث يكون أكثر من 50%

المطلب الثالث : نسبة الربحية

تقوم نسب الربحية بقياس كفاءة الشركة وذلك من خلال الكشف التالي :

جدول رقم 06

كشف نسبة الربحية للشركة الجزائرية للتامين للسنوات 2007-2008-2009

وحدة القياس: نسبة مئوية

النسبة	كيفية حسابها	2007	2008	2009
الربحية	نتيجة الدورة ÷ الأموال الخاصة	%2.63	%8.33	%11.41

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على المعلومات المستخرجة من الشركة الجزائرية للتامين

يتبين من خلال النسب أن الشركة الجزائرية للتامين حققت معدل عائد على أموالها الخاصة في سنة 2007 يمكن وصفه بالمقبول فقد بلغ 2.63 %، وهذا ما يفسر بتحقيق نتيجة دورة إيجابية . غير أن هذا المعدل قد عرف ارتفاعا حادا خلال سنتي 2008 و 2009 حيث وصل نسبة 8,33 % و11,41% على التوالي، بسبب ارتفاع قيمة نتيجة الدورتين مع ارتفاع قيمة الأموال الخاصة لنفس الدورتين، مما سيؤدي دون شك إلى ارتفاع الأرباح المحتجزة.

كما ان المعدل المقبول للربحية يتراوح ما بين 05% و10%

الخلاصة

- ✓ رغم الأهمية الكبيرة للشركة الجزائرية للتامين ، إلا أنها لا تزال تعاني الكثير من الصعوبات في مجتمعنا الجزائري، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى قلة الوعي التأميني في مجتمعنا.
- ✓ لا يمكن أن نحتج بفكرة أن الجزائر من ضمن الدول النامية أي أن وتيرة هذا القطاع لا تزال في طور النمو، فهناك دول نامية أخرى قد سجلت نتائج مرضية في هذا المجال، كتونس وماليزيا،
- ✓ نشاط التأمين يعرف في بلادنا تطور بطيئا على الرغم من مرحلة الانفتاح والانتقال إلى سياسة اقتصاد السوق التي بدأت بصورة جلية في التسعينات وذلك من خلال عزم الجزائر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي .

الخاتمـــــة

يعتبر تقييم أداء الشركة أمر ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل الشركة، والتي تخص التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للشركة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي. وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي شركة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها الشركة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للشركة كون أداء الشركة ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد(اجتماعية، اقتصادية، قانونية.. ،) إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في الشركة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما أن أغلب الشركات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل الشركة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.كما يقوم قطاع التامين بدور هام فى تنمية الاقتصاد الوطني

ولذلك فتحليل نتائج وتقييم أداء هذا القطاع يكتسب أهمية كبيرة حيث أن شركات التأمين تتعامل فى أموال الغير ، فيعتبر التحليل المالى وتقييم الأداء فى هذه الشركات وسيلة للمساعدة فى تحقيق العديد من الأهداف. وفي السنوات الأخيرة تعرضت كثير من شركات التأمين فى دول كثيرة إلى توقفها عن ممارسة النشاط نتيجة لتعرضها لازمات مالية أدت إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، مما أظهر أهمية وجود أساليب تحليلية متقدمة للتنبؤ بمدى مقدرة على مواجهة التزاماتها .

أ)النتائج: من خلال طرحنا السابق توصلنا الى النتائج التالية :

- التحليل المالي هو تشخيص للوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمين
- تلعب النسب المالية دورا هاما في شركات التأمين
- التأمين الجزائري مازال في طريق النمو

و من خلال اسقاط الدراسة النظرية على الشركة الجزائرية للتامين خلال السنوات 2007-2008-2009 توصلنا الى النتائج التالية :

- تشير نسب السيولة إلى أن الشركة الجزائرية للتامين لا تتوافر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات، غير أنها تزداد باستمرار ، كما أن قدرة أصول الشركة المتداولة على سداد الديون القصيرة الأجل تتناقص باستمرار خلال فترة الدراسة
- تشير نسب النشاط إلى أن الشركة الجزائرية للتأمين انتهجت سياسة التنازل عن بعض مبالغ أقساطها لصالح شركات إعادة التأمين لتفادي أي تأخير في دفع التعويضات . و ان الشركة تعمل على ضغط مصاريفها لتحقيق عوائد، وتعمل على تحسين مستوى أدائها بلجوئها إلى الشبكة غير المباشرة والمتكونة من الوسطاء نظرا لانخفاض تكلفتهم بالمقارنة مع الوكالات

المباشرة .وان هنالك انخفاضا في توظيف أموال الشركة بسبب عدم توفر فرص جيدة للتوظيف في السوق وكذا انخفاض نسب الفائدة

- تبين نسب الربحية أن الشركة الجزائرية للتأمين حققت معدل عائد على أموالها الخاصة خلال السنوات الثلاثة

ب) اختبار الفرضيات:

- التامين هو وسيلة لحماية الافراد من المخاطر
- ان الاداء المالي هو تقييم الوضع المالي لشركة التامين
- تسعى دائما شركات التأمين إلى تحقيق هدفها المنشود حيث تعتمد على النسب المالية و التي بدورها يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية
- هنالك حاجة ملحة لوجود نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها من خلال أساليب مختلفة من أبرزها مؤشرات التحليل المالي.
- إن سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين تتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها وعلى

الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تتعرض لها وكيفية معالجتها.

- لكي تتمكن شركات التأمين من أداء وظائفها بكفاءة وفعالية، لا بد أن تسير على أسس تجارية

في بيئة تنافسية وأن تكون ذات إدارة داخلية قوية، بوضع سياسة أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات

وتوظيف مواردها بطرق تكفل لها تحقيق عوائد معتبرة لمواجهة الأخطار.

ج)التوصيات: تتمثل في :

- التوصية إلى الجهات الرسمية ذات العلاقة بالرقابة على الاقتصاد الجزائري بانتهاج أنظمة وسياسات رقابية متطورة تحقق الموازنة بين إعطاء الحرية لشركات التأمين بإدارة أنشطتها وبين الحد من تعاظم المخاطر التي قد تؤدي حدوث أزمات مالية خطرة تؤثر على نشاط التأمين والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- التوصية إلى المشرع الجزائري بإصدار قوانين تتعلق بنشاط التأمين تتيح خلق بيئة تنافسية ذات سياسات أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بشكل يوجد حالة من الاطمئنان للأشخاص المعنويين في مختلف القطاعات الاقتصادية لمواجهة الأخطار.
- التوصية إلى الجامعات بمراعاة خصوصية النشاط التأميني عند تدريس مادة التحليل المالي.
- التوصية للشركة باعتماد انتهاج سياسة إعلامية متطورة في كافة محافظات الجزائر تتيح للأشخاص المعنويين والطبيعيين للتعرف على المزايا الواسعة التي يحققها التأمين للمؤمن لهم في مقابل الأقساط البسيطة التي يتحملونها.
- التوصية للشركة بتنظيم دورات تدريبية متطورة لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية و لاسيما في مجالات تسويق العمل التأميني، وتحصيل الأقساط، واستثمار الموارد المتاحة، وإدارة المخاطر.
- التوصية للشركة باعتماد الأساليب الرياضية والإحصائية المتطورة في مجالات التنبؤ المختلفة ولاسيما تلك المتعلقة بالتنبؤ بالمخاطر العامة المتعلقة بالتأمين ومخاطر الاستثمار.
- التوصية إلى الشركة بإعادة النظر بكافة المتطلبات التعاقدية ومتضمنات عقود التأمين بالشكل

الذي يجعل أقساط التأمين كعائد أساسي تلبي احتياجات الشركة لتوفير السيولة اللازمة لسداد التعويضات والخصوم الناتجة عن الديون التقنية.

د)الاقتراحات وآفاق البحث:

- ما دور التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين ؟
- ما أثر التأمين على التنمية الاقتصادية ؟
- ما هي خصائص سوق التأمين في الجزائر وما هي آفاقه المستقبلية؟
- ما أثر التكنولوجيا على التأمين في الجزائر؟

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الفرنسية
الصندوق الوطني للتامين واعادة التامين	**Caar**
الصندوق المركزي لاعادة التامين للتعاون الفلاحي	**Ccra**
الشركة الجزائرية للتامين	**saa**
مكلفة بتامين جميع اخطار منخرطي التربية والتعليم و العمال	**Maatec**
صندوق تغطية الاخطار الفلاحية	**ccrma**
برنامج تسوية حسابات التامين	**orass**

قائمة المراجع

الكتب:

1 أحمد السيد الكردي ، التحليل المالي ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، 2009

2 أيمن الشنطي الإدارة والتحليل المالي، عمان ، دار البداية، مجلة منشورة ،2004

3 أندرواس عاطف وليم ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية، 2006

4 بلقوم فريد ، تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر ، جامعة وهران ، 2012

5 ثناء محمد طعيمة ، محاسبة شركات التأمين ، إتيراك للطباعة و التوزيع ، 2002

6 جميل احمد توفيق ، الادارة المالية ،دار النهضة العربية 1980

7 حمد سليمان الثقفي، وزارة المالية ، الكويت ،2014

8 حسن محمد كامل ، التحليل المالي ، جامعة القاهرة ، سنة 1986

9 خالد الخطيب ، الأسس النظرية و التنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر ، جامعة وهران ، 2011

10 خليفي عبد الرحمان ، الوجيز في الضمان الاجتماعي ، دار النشر والتوزيع عنابة ، 2008

11 خلدون إبراهيم شريفات ، إدارة و تحليل مالي ، دار وائل للنشر ،عمان،الأردن، 2001

12 رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع،1997

13 عيد أحمد أبو بكر ، إدارة الخطر و التأمين ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان – الأردن ، 2009

14عز الدين فلاح ، التأمين (مبادئه ، أنواعه) ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .

15 علي خلف الركابي،اهمية النسب المالية في تقويم الاداء، الكويت،2007

16 شوقي حسين عبد الله ، التمويل والإدارة المالية ،دار النهضة العربية القا هرة، 1988

17 محمود عبد الحفيظ المغبون، أساسيات الإدارة المالية ، 1991

18 محمد صلاح الدين الصديق ، مبادئ التأمين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1989

19 محمد مطر ، المحاسبة المالية ، دار حنين ، عمان ، الأردن ، 1993

20 محمد مطر ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني،عمان ،الأردن ،2003

21 محمد صبري العطار ، محمد شوقي شادي ، أساسيات المحاسبة المالية ، المكتبة الاكاديمة ، مصر
22 مفلح محمد عقل ، الإدارة و التحليل المالي , مكتبة المجتمع العربي، 2006
23 ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي ، الجزء 1 دار الهداية العامة ،1998
24 نعيم واخرون ، مبادى المحاسبة ، دار النشر والتوزيع القاهرة ، مصر، 1999
25 وليد ناجى الحيالى ، التحليل المالي في المنشأة التجارية ، دار الكتاب الوطنية ، طرابلس 1991
26 هشام احمد حسبو ، الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالي ، دار النشر، مكتبة عين شمس القاهرة ، 1965
27 فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، المكتبة الأكاديمية ،مصر،2008
28 يوسف العادلى ، المحاسبة المالية ذات السلاسل ، الكويت

المجلات :

29 اساسيات التحليل المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، ص 11 نقلا عن
https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/manage
30 العامري زهرة حسن ، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ،2002
31 المخطط المحاسبي للتأمينات PCA

المذكرات:

32 حيدان رضا ، محاسبة التأمين ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2009
33 درار عياش ، أثر الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني ، جامعة بومرداس ، 2004 – 2005 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر
34 علي خلف عبد الله ،التحليل امالي واستخداماته للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة السعودية،2008
35 سعادة اليمين،استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الإقتصادية،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة،2008

القوانين والمراسيم التشريعية :

36 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 8 جوان 1963

37 الجريدة الرسمية ، الأمر 27ماي 1966 و المتضمن تأميم الشركة الجزائرية للتأمين

38 الجريدة الرسمية رقم 39 ، الصادرة في 14 جوان 1983

39 القرار الصادر في 21 ماي 1975 من الجريدة الرسمية.

40 المادة 215 من الأمر المتعلق بالتأمينات في الجزائر سنة 1993

41 المرسوم التشريعي رقم 93-08 من الجريدة الرسمية 1993

المقابلات شخصية :

42 مقابلة شخصية مع مدير وكالة الشركة الجزائرية للتأمين بدائرة جامعة ، ولاية الوادي ، يوم 23 ديسمبر 2013 على الساعة 10:45

43 معلومات مقدمة من طرف موظف في وكالة التامين بدائرة جامعة ، بتاريخ 04\05\2014 على الساعة 09:05 am

44 مقابلة شخصية مع موظف في وكالة التامين بدائرة جامعة

المواقع الاكترونية :

45 نقلا عن مداخلة WWW.lawjo.net . 13/01/2014 9:06 PM.

46 نقلاً عن الموقع 26/10/2013,22:11AM,www,malina,yahoo7.com

47 نقلا عن الموقع www . ingaza .edu.ps, 13:35 PM , 2014/03/16

48 نقلا عن WWW.SAA.DZ

49 المحاسبة المتوسطة،نقلا عن ،www .kau.edu.sa

50 مفهوم المحاسبة المالية ، نقلا عن go.fourm.net،في 25\09\2013 ، 17:49

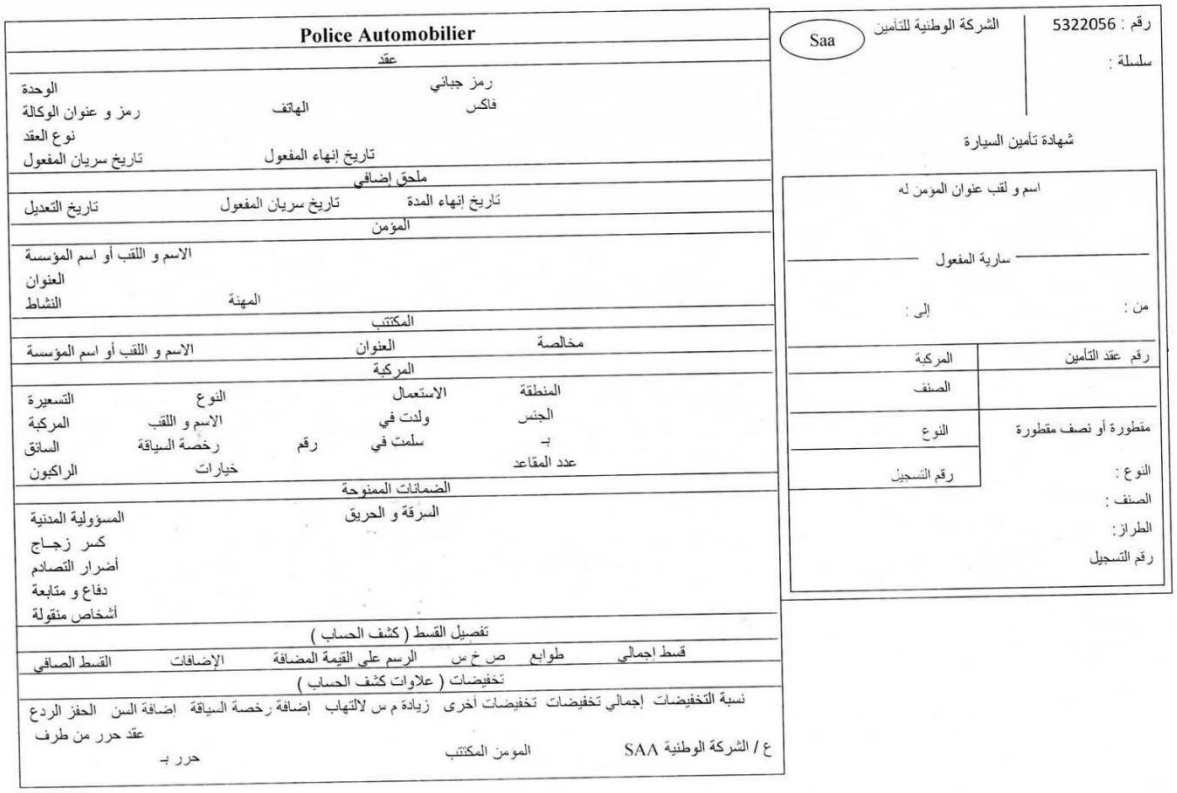

Police Automobilier

عقد

الوحدة — رمز جباني

رمز و عنوان الوكالة — الهاتف — فاكس

نوع العقد

تاريخ سريان المفعول — تاريخ إنهاء المفعول

ملحق إضافي

تاريخ التعديل — تاريخ سريان المفعول — تاريخ إنهاء المدة

المؤمن

الاسم و اللقب أو اسم المؤسسة

العنوان

النشاط — المهنة

المكتتب

الاسم و اللقب أو اسم المؤسسة — العنوان — مخالصة

المركبة

التسعيرة — النوع — الاستعمال — المنطقة

المركبة — الاسم و اللقب — ولدت في — الجنس

السائق — رخصة السياقة — رقم — سلمت في — بـ

الراكبون — خيارات — عدد المقاعد

الضمانات الممنوحة

المسؤولية المدنية — السرقة و الحريق

كسر زجاج

أضرار التصادم

دفاع و متابعة

أشخاص منقولة

تفصيل القسط (كشف الحساب)

القسط الصافي — الإضافات — الرسم على القيمة المضافة — ص خ س — طوابع — قسط اجمالي

تخفيضات (علاوات كشف الحساب)

نسبة التخفيضات — إجمالي تخفيضات — تخفيضات أخرى — زيادة م س لالتهاب — إضافة رخصة السياقة — اضافة السن — الحفز الردع

عقد حرر من طرف

ع / الشركة الوطنية SAA — المومن المكتتب — حرر بـ

رقم : 5322056 — الشركة الوطنية للتأمين — Saa

سلسلة :

شهادة تأمين السيارة

اسم و لقب عنوان المؤمن له

سارية المفعول

من : — إلى :

رقم عقد التأمين	المركبة
	الصنف
مقطورة أو نصف مقطورة	النوع
النوع :	رقم التسجيل

الصنف :

الطراز :

رقم التسجيل

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تقديم الشركة الجزائرية للتامين	74
02	جدول يوضح عدد الضمانات	78
03	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتامين 2007 – 2009	84 – 83
04	كشف نسب السيولة للشركة الجزائرية للتامين 2007 – 2009	85
05	كشف نسب النشاط للشركة الجزائرية للتامين 2007 – 2009	86
06	كشف نسبة الربحية للشركة الجزائرية للتامين 2007 – 2009	88

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مخطط يوضح التحليل المالي	18
02	تقسيمات التامين	44
03	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين	77

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
قائمة الجداول والاشكال	
مقدمة	أ- و
الفصل الاول : مدخل الى التحليل المالي	6 – 38
تمهيد	7
المبحث الاول :القوائم المالية والادارة المالية	8
المطلب الاول : مفهوم القوائم المالية وأهميتها	8 – 9
المطلب الثاني : الادارة المالية	10
المطلب الثالث : اعداد التقارير المحاسبية	10 – 15
المبحث الثاني : ماهية التحليل المالي	16
المطلب الاول : نظرة تاريخية عن التحليل المالي	16
المطلب الثاني : طبيعة التحليل المالي	17 – 20
المطلب الثالث : مقومات و معايير التحليل المالي	21- 26
المبحث الثالث :أساليب التحليل المالي	27
المطلب الاول : التحليل الافقي	27
المطلب الثاني : التحليل الرأسي	28
المطلب الثالث : تحليل النسب المالية	28 – 37
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني : التأمين في الجزائر	39 – 71
تمهيد	40
المبحث الاول : مفهوم التامين و انواعه ومزايا و عيوبه	41
المطلب الاول : نشأة التامين و مفهومه	41 – 43
المطلب الثاني : أنواع التامين	43 – 48
المطلب الثالث : مزايا وعيوب التامين	49 – 50
المبحث الثاني : واقع التامين في الجزائر	51
المطلب الاول : نشأة التامين في الجزائر و مراحل تطوره	51 – 54

المطلب الثاني : سوق التامين في الجزائر	55 – 57
المطلب الثالث : شركات التامين الجزائرية و اشكالها	58 – 63
المبحث الثالث: الحسابات و القوائم المحاسبية و المالية لشركات التامين الجزائرية	64
المطلب الأول: الميزانية المالية لشركات التامين في الجزائر	64
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	66 – 68
المطلب الثالث: الملاحق	69 – 70
خلاصة الفصل	71
الفصل الثالث : دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين	72 – 89
تمهيد	73
المبحث الاول : التعريف بالشركة الجزائرية للتامين	74
المطلب الاول : نشأة الشركة الجزائرية للتامين	74
المطلب الثاني: مهام الشركة الجزائرية للتامين	75
المطلب الثالث: أهمية الشركة الجزائرية للتامين	76
المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتامين	77
المطلب الاول : مصلحة الانتاج	77 – 79
المطلب الثاني : مصلحة الحوادث	80
المطلب الثالث : مصلحة المالية والمحاسبة	81 – 82
المبحث الثالث : تحليل الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتامين	83 – 84
المطلب الاول : نسبة السيولة	85
المطلب الثاني : نسبة النشاط	86 – 87
المطلب الثالث : نسبة الربحية	88
خلاصة الفصل	89
الخاتمة	90 - 95
قائمة المصطلحات	96
قائمة المراجع	97 - 100
الملاحق	101 - 102

رقم : 5322056

سلسلة :

الشركة الوطنية للتأمين

Saa

شهادة تأمين السيارة

اسم و لقب عنوان المؤمن له

سارية المفعول

من :

إلى :

رقم عقد التأمين	المركبة
	الصنف
مقطورة أو نصف مقطورة	النوع
	رقم التسجيل

النوع :

الصنف :

الطراز:

رقم التسجيل

Police Automobilier

عقد

الوحدة

رمز و عنوان الوكالة

نوع العقد

تاريخ سريان المفعول

رمز جبائي

الهاتف

فاكس

تاريخ إنهاء المفعول

ملحق إضافي

تاريخ التعديل

تاريخ سريان المفعول

تاريخ إنهاء المدة

المؤمن

الاسم و اللقب أو اسم المؤسسة

العنوان

النشاط

المهنة

المكتتب

الاسم و اللقب أو اسم المؤسسة

العنوان

المركبة

مخالصة

التسعيرة

المركبة

السائق

الراكبون

النوع

الاسم و اللقب

رخصة السياقة

خيارات

المنطقة

الاستعمال

الجنس

ولدت في

سلمت في

رقم

بـ

عدد المقاعد

الضمانات الممنوحة

المسؤولية المدنية

كسر زجاج

أضرار التصادم

دفاع و متابعة

أشخاص منقولة

السرقة و الحريق

تفصيل القسط (كشف الحساب)

القسط الصافي

الإضافات

الرسم على القيمة المضافة

ص خ س

طوابع

قسط اجمالي

تخفيضات (علاوات كشف الحساب)

نسبة التخفيضات إجمالي تخفيضات تخفيضات أخرى زيادة م س لالتهاب إضافة رخصة السياقة اضافة السن الحفز الردع

عقد حرر من طرف

حرر بـ

ع / الشركة الوطنية SAA

المومن المكتتب